

Distr.: General  
4 March 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون

الدورة التنظيمية، 15 نيسان/أبريل 2021

الدورة الموضوعية، 1-25 حزيران/يونيه 2021\*

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

المسائل البرنامجية: التقييم

تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي

## تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

### موجز

أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً برنامجياً للفترة 2016-2019 للبرنامج 9: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي تتولى تنفيذه ثلاثة برامج فرعية هي مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال وحدتها المعنية بالشراكة الجديدة، وإدارة التواصل العالمي، من خلال قسم أفريقيا. وكان هدف التقييم هو معرفة مدى أهمية البرنامج وفعاليتته وكفاءته في تنفيذ ولايته.

وتم هذا التقييم في فترة شهدت إصلاحات كبيرة في كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي حين أن الاتحاد الأفريقي اعتمد إطار الشراكة الجديدة في عام 2001، فإن الإطار أدرج ضمن أهداف الاتحاد الأفريقي المحددة في خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الارتباط مع إعادة تنظيم وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي

\* تواريخ الدورة الموضوعية هي تواريخ مبدئية.



تحولت في عام 2018 إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وهي الجهة المعنية بالتنفيذ في الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت نفسه، كانت الأمم المتحدة تخضع لإصلاحات من أجل تحسين تنسيق مساعدتها الإنمائية في جميع المناطق، بما فيها أفريقيا.

ويظل البرنامج 9 يكتسي نفس الأهمية، كما أن له قيمة فريدة بالنسبة لما تتيحه الأمم المتحدة من دعم وتنسيق لتنمية أفريقيا، ولا يزال الطلب على خدماته كبيراً؛ غير أنه يفتر إلى استراتيجية تنفيذ ملائمة تشمل آليات واضحة للمساءلة لجعله يفي بالغرض. ولم تكن المساءلة عن النهج البرنامجي العام واضحة في إطار نهج تنفيذ البرامج الفرعية الثلاثة، وعرقل غياب التخطيط والتنسيق المشتركين قدرته على توحيد الأداء. وعلاوة على ذلك، وضعت خطط العمل، وخاصة منها الخطط المتعلقة بالدعوة، بمعزل عن أهم أصحاب المصلحة، مما حد من الارتباط بمن يسعى البرنامج إلى توسيع نطاق خطتهم.

وفي الوقت نفسه، أنجز البرنامج 9 بعض أنشطة الدعوة. غير أن آثار تلك الأنشطة على زيادة الدعم الدولي لتنمية أفريقيا لم تكن واضحة. وفي حين أن آراء أصحاب المصلحة في أنشطة الدعوة التي قام بها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا كانت آراء إيجابية، فإن تأثير تلك الأنشطة في زيادة الدعم المقدم لأفريقيا كان مطمئناً بدلاً من أن يكون إنجازاً، إذ لم يستطع تحديد النتائج الملموسة لأعمال الدعوة إلا القليل من أصحاب المصلحة. ويعزى ذلك إلى محدودية المتابعة والافتقار إلى استراتيجية متسقة في مجال الدعوة ليقوم البرنامج بفعالية بأنشطة الدعوة لصالح أفريقيا. وفيما يتعلق بالتوعية على الصعيد الدولي، كانت آراء أصحاب المصلحة في مجلة *Africa Renewal* آراء إيجابية، على الرغم من أنهم رأوا أنها منفصلة عن عمل مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا وعمل وحدة الشراكة من أجل أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وفيما يتعلق بدور مكتب المستشارية الخاصة في الرصد، فإنه قدم تقارير الأمين العام الصادر بها تكليف بشكل موثوق، ولكن تلك التقارير لم تكن لها سوى فائدة محدودة لصانعي القرار. وأبلغ المكتب أيضاً عن الالتزامات الإنمائية في تقرير آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا وفي التقرير الذي يصدر كل سنتين بشأن تنفيذ تلك الالتزامات، بيد أنه لم يكن هناك دليل على وجود آلية لرصد الالتزامات على مر الزمن، وهو ما لا يفي بمتطلبات الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 293/66 وفي تقرير الأمين المتعلق بتعزيز المكتب (A/68/506). وحد ذلك من قدرة المكتب على القيام بالأعمال التحليلية وإسداء المشورة من أجل تحسين اتساق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا، والذي رأى أصحاب المصلحة أنه يعاني من قصور كبير.

وفيما يتعلق بولايات التنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي، أدت آليات البرنامج 9 إلى تبادل المعلومات وإلى التنسيق على نطاق محدود، ولكنها لم تحقق الاتساق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية أفريقيا. فعلى الصعيد العالمي، لم يضطلع مكتب المستشارية الخاصة بشكل كامل بدوره بالتنسيق العالمي. وفي الوقت نفسه، قامت آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، على الصعيد الإقليمي، بتحسين تبادل المعلومات وإعداد خطط عمل مشتركة من أجل التنفيذ المنسق. غير أن الآلية واجهت عقبات بسبب مسائل منهجية قائمة منذ أمد طويل، منها عدم وضوح أساليب المساءلة عن النتائج، وضعف التأييد من جانب أصحاب المصلحة، ومحدودية قدرة أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته على توجيه عمل الأمم المتحدة.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع توصيات رئيسية تحث على ما يلي:

- (أ) حل مشاكل الاتساق البرنامجي والمساءلة الداخلية عن طريق وضع عملية رسمية للتشاور المنتظم من أجل المواءمة والتنسيق الداخليين لأنشطة البرامج الفرعية الثلاثة التابعة للبرنامج 9 من أجل تقديم برنامج متماسك يحقق توحيد الأداء؛
- (ب) إشراك أصحاب المصلحة بصورة منهجية في التخطيط البرنامجي الاستراتيجي لضمان وضع خطة شاملة وتشاركية ومتكاملة دعماً لولايات البرنامج؛
- (ج) تعزيز آليات الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي مع تحديد أدوار واضحة في القيادة والمشاركة لكل برنامج فرعي، لكي تتبادل تلك البرامج المعلومات على نحو مدروس وتنسق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على نحو متماسك؛
- (د) التشغيل الكامل لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لرصد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة.

## المحتويات

## الصفحة

5	.....	أولا - المقدمة والهدف
5	.....	ثانيا - معلومات أساسية
5	.....	ألف - الولاية والأدوار وأصحاب المصلحة
6	.....	باء - مجالات العمل الرئيسية
8	.....	جيم - هيكل البرنامج
9	.....	دال - الإدارة
9	.....	هاء - الموارد
11	.....	واو - سياق التشغيل
14	.....	زاي - نطاق التقييم ومنهجيته
15	.....	ثالثا - نتائج التقييم
15	.....	ألف - لا يزال البرنامج 9 يكتسي نفس الأهمية نظرا لقيمه المضافة الفريدة بالنسبة لتيسير ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لتنمية أفريقيا، ولا يزال الطلب على خدماته كبيرا، غير أنه افتقر إلى استراتيجية تنفيذ ملائمة تشمل آليات واضحة للمساءلة لجعله يفي بالغرض
20	.....	باء - حقق البرنامج 9 معظم أهداف أنشطة الدعوة المخطط لها، بيد أن النتائج من حيث زيادة الدعم الدولي لتنمية أفريقيا لم تكن واضحة بسبب الافتقار إلى الاستراتيجية
24	.....	جيم - قدم مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا تقارير الأمين العام الصادر بها تكليف بصورة موثوقة، ولكن فائدها المحدودة، وافتقارها إلى آلية لرصد الالتزامات تجاه أفريقيا على مر الزمن، وضعف قدرتها على إسداء المشورة عوامل جعلتها لا ترقى إلى مستوى التوقعات
31	.....	دال - ييسرت آليات البرنامج 9 المتعلقة بالتنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي تبادل المعلومات والتنسيق على نطاق محدود، ولكنها لم تحقق الاتساق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا
36	.....	رابعا - الخلاصة
36	.....	خامسا - التوصيات
المرفقات		
40	.....	الأول - مسار التأثير البرنامجي للبرنامج 9
41	.....	الثاني - التعليقات التي وردت من وكالة الأمين العام والمستشارة الخاص لشؤون أفريقيا ومدير التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

## أولاً - المقدمة والهدف

- 1 - تمثل الهدف العام للتقييم الذي أجرته شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في القيام، على نحو منهجي وموضوعي قدر الإمكان، بتحديد مدى أهمية وفعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال البرنامج 9. وقد حُدد موضوع التقييم عقب تقييم المخاطر البرنامجية الذي ورد في الورقة الاستهلاكية التي أُعدت في بداية التقييم. ويمثل التقييم لقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>. وقد أجرت الشعبة أحدث تقييم للبرنامج 9 في عام 2008<sup>(2)</sup>.
- 2 - وطُلبت تعليقات بشأن مسودة التقرير من إدارة البرنامج 9 وتم الأخذ بها في التقرير النهائي. وترد تلك الردود في المرفقين الثاني والثالث.

## ثانياً - معلومات أساسية

### ألف - الولاية والأدوار وأصحاب المصلحة

- 3 - تم تطوير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال البرنامج 9 في استجابة لقرار الجمعية العامة 7/57.
- 4 - وتتولى تنفيذ البرنامج 9 ثلاثة كيانات، هي مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا (البرنامج الفرعي 1)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال وحدتها المعنية بالشراكة الجديدة (البرنامج الفرعي 2)، وإدارة التواصل العالمي، من خلال قسم أفريقيا التابع لها (البرنامج الفرعي 3). وكان الغرض من الهيكل الثلاثي المحاور للبرنامج 9 هو الاستفادة من امتيازات نسبية من مختلف أجزاء المنظمة، على النحو التالي:

(أ) قيام مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا بتنسيق أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي واستعراض الدعم المقدم إلى أفريقيا من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والإبلاغ عنه. فالمكتب يتمتع بالامتياز بوصفه كيانا من كيانات الأمانة العامة التي توجد مقراتها في نيويورك، بالقرب من الأمين العام وممثلي الدول الأعضاء والجمعية العامة؛

(ب) قيام وحدة الشراكة الجديدة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنسيق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد الإقليمي وتقديم الدعم لها. فاللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتمتع بالامتياز في الاستفادة من ولايتها القائمة بوصفها نقطة الدخول التي حددها الأمين العام لتصل عبرها الأمم المتحدة إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته لتحقيق التكامل الإقليمي والتعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا؛

(ج) الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية التي يضطلع بها قسم أفريقيا في إدارة التواصل العالمي دعماً للشراكة الجديدة. فالإدارة تتمتع بالامتياز في الاستفادة من جهازها الأوسع نطاقاً في الإنتاج التحريري ومن مراكز التوزيع التابعة لها في جميع أنحاء أفريقيا.

(1) United Nations Evaluation Group, "Norms and Standards for Evaluation" (2016).

(2) E/AC.51/2009/2.

5 - ويبين الجدول 1 أهم أصحاب المصلحة الذين يستهدفهم البرنامج 9.

الجدول 1

أهم أصحاب المصلحة في البرنامج 9

الجهة	دورها في تنمية أفريقيا
المؤسسات الأفريقية	
وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية	تنسيق وتنفيذ المشاريع الرامية إلى تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.
الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	وكالة الاتحاد الأفريقي المكلفة برصد الحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية.
الجماعات الاقتصادية الإقليمية	ثماني هيئات مكلفة بتنفيذ استراتيجيات دون إقليمية تتماشى مع الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.
مفوضية الاتحاد الأفريقي	تحليل السياسات ووضع استراتيجيات إقليمية لتنفيذ خطة عام 2063.
ممثلو الدول الأعضاء الأفريقية الدائمون لدى الأمم المتحدة	أربع وخمسون بعثة تتداول بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أولويات التنمية والسلام والأمن في أفريقيا وتشرف عليها.
وكالات الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة	دعم البلدان الأفريقية والمؤسسات الأفريقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي من خلال تقديم المشورة وبناء القدرات وتنسيق المشاريع، وغير ذلك.

باء - مجالات العمل الرئيسية

6 - يقدم الجدول 2 لمحة عامة عن مجالات العمل الرئيسية لكل برنامج من البرامج الفرعية ومجموع النواتج المنفذة مقارنة بالنواتج المدرجة في الميزانية. وترد في مسار التأثير البرنامجي (انظر المرفق الأول) خارطة طريق بصرية تم تلخيص الإطار المنطقي البرنامجي - أي ما يسعى كل برنامج فرعي إلى تحقيقه، وكيف يقوم بذلك، وفي ظل أي افتراضات وشروط. وقد نظر التقييم في نتائج البرنامج 9 استناداً إلى الأنشطة المبرمجة على النحو المبين في الجدول 2.

## الجدول 2

## البرنامج 9: البرامج الفرعية والأهداف، 2016-2019

## 2-ألف البرنامج الفرعي 1: تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة

الهدف: تعزيز التعاون الدولي لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

2019-2018		2017-2016		الأنشطة المبرمجة
المنفذة	الميزانية	المنفذة	الميزانية	
20	20	20	20	تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
24	35	37	33	اجتماعات أفرقة الخبراء والمنشورات والحلقات الدراسية والمناسبات الخاصة
4	6	6	6	اجتماعات الوكالات والتنسيق بينها
1	6	2	2	الأنشطة الموضوعية الأخرى وقواعد البيانات والموقع الشبكي
<b>49</b>	<b>67</b>	<b>65</b>	<b>61</b>	<b>المجموع</b>

## 2-باء البرنامج الفرعي 2: التنسيق والدعم الإقليميين للشراكة الجديدة

الهدف: تعزيز الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وخطة عام 2063، والأولويات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ضمن سياق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027، وكذلك الخطط الاستراتيجية والأولويات التي تعتمد عليها أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته

2019-2018		2017-2016		الأنشطة المبرمجة
المنفذة	الميزانية	المنفذة	الميزانية	
12	15	18	18	تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
9	8	15	15	أفرقة الخبراء المخصصة والمنشورات والمواد التقنية
9	10	12	12	تعاون تقني
<b>30</b>	<b>33</b>	<b>45</b>	<b>45</b>	<b>المجموع</b>

## 2-جيم البرنامج الفرعي 3: أنشطة التواصل العالمي والتوعية دعماً للشراكة الجديدة

الهدف: التوعية على الصعيد الدولي بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا، وكذلك بالجهود التي تبذلها أفريقيا والمجتمع الدولي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة سعياً لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق خطة عام 2030

2019-2018		2017-2016		الأنشطة المبرمجة
المنفذة	الميزانية	المنفذة	الميزانية	
12	12	12	12	مجلة Africa Renewal
2	2	2	2	اجتماعات الوكالات والتنسيق بينها
8	6	8	6	البيانات الصحفية والمواد الترويجية والموقع الشبكي
<b>22</b>	<b>20</b>	<b>22</b>	<b>20</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: (Prog 9) A/71/6 وبيانات الأداء التي استعرضها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

7 - ويتولى مكتب المستشارية الخاصة ووحدة الشراكة الجديدة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ ولاية التنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي المنوطتين بالبرنامج 9، بوصفهما أمانتي فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية وآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا على التوالي.

(أ) فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية - ينظم مكتب المستشارية الخاصة اجتماعات فرقة العمل المؤلفة من وكالات الأمم المتحدة على المستويين الإداري والتقني لضمان الاتساق واتباع نهج متكامل في تقديم دعم الأمم المتحدة لأفريقيا. وفي عام 2018، أُلزم إطار عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة عام 2063 فرقة العمل بعقد اجتماعات مرة كل سنة على الأقل لاعتماد خطط عمل مشتركة واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ مع المؤسسات الأفريقية (انظر الجدول 5).

(ب) آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا - تعقد وحدة الشراكة الجديدة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعات آلية التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي دعماً للاتحاد الأفريقي وخطة عام 2063. وتتقسم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا إلى تسع مجموعات تطابق أولويات الاتحاد الأفريقي، حيث تشترك في عقد اجتماعات كل مجموعة إدارة تابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة تابعة للأمم المتحدة. وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد دون الإقليمي اجتماعات أربع آليات تنسيق دون إقليمية.

## جيم - هيكل البرنامج

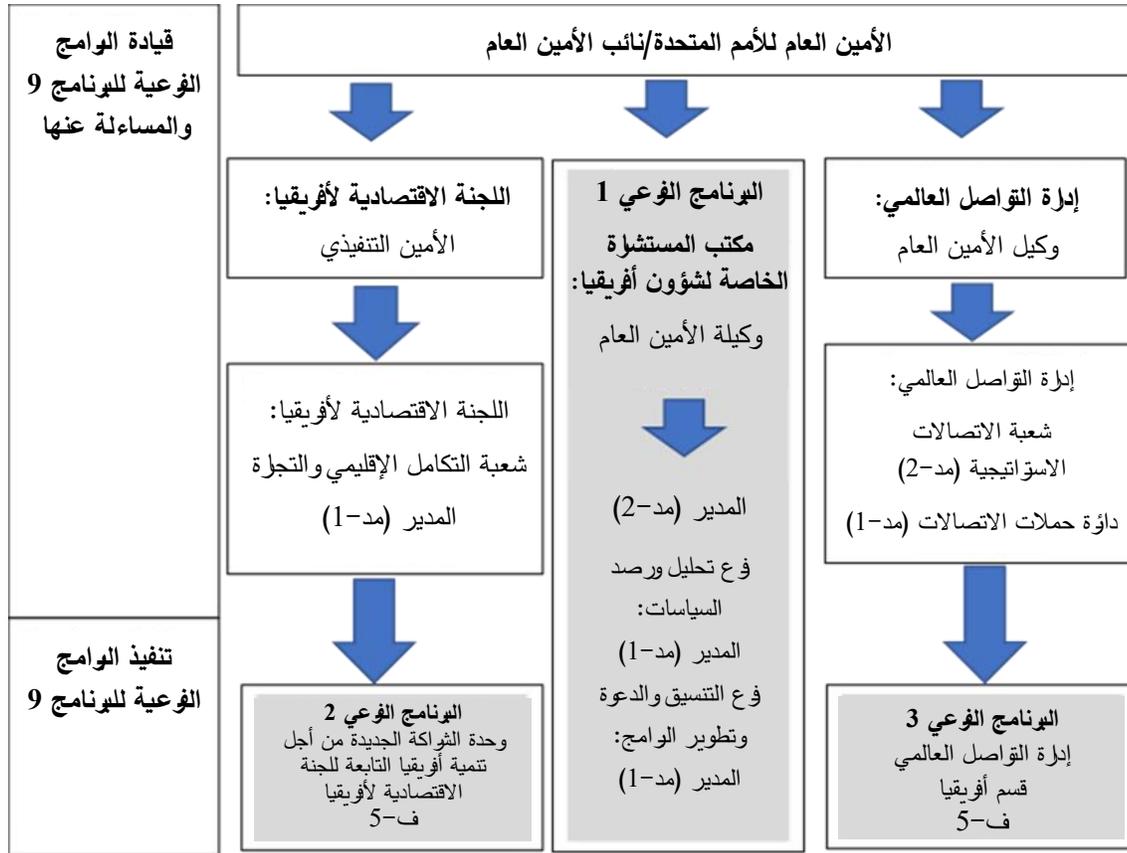
8 - يتألف البرنامج الفرعي 1 (مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا) من فرعين، هما فرع تحليل ورصد السياسات، وفرع التنسيق والدعوة وتطوير البرامج. وترأس المكتب وكيالة للأمين العام، عُيِّنت مستشارة خاصة لشؤون أفريقيا، وهي تقدم تقاريرها مباشرة إلى الأمين العام. وخلال فترة التقييم، كانت وكيالة للأمين العام بالنيابة تتولى إدارة المكتب (2017-2018)، ثم تولت تلك المهام بصفتها وكيالة للأمين العام معينة حديثاً من نيسان/أبريل 2018 حتى الآن.

9 - ويوجد موظفو البرنامج الفرعي 2 (وحدة الشراكة الجديدة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا) في أديس أبابا، ويعملون تحت إشراف مدير شعبة التكامل الإقليمي والتجارة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

10 - ويقدم موظفو البرنامج الفرعي 3 تقارير إلى قسم أفريقيا التابع لشعبة التواصل الاستراتيجي في إدارة التواصل العالمي في نيويورك.

11 - وكما هو مبين في الشكل الأول، فإن المساءلة عن البرنامجين الفرعيين اللذين تنفذهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي من اختصاص وكيالي الأمين العام الذين يشرفان عليهما، ولا توجد خطوط إبلاغ بينهما أو منهما إلى مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا.

## الهيكل التنظيمي للبرنامج 9 (2018-2019)



ملاحظة: تشير الخانات الرمادية إلى البرنامج 9، وتشير الأسهم إلى خطوط القيادة والمساءلة.

## دال - الإدارة

12 - لجنة البرنامج والتنسيق هي الهيئة الإدارية التي يُقدَّم إليها التقرير المرحلي الذي كُلف به البرنامج 9 بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لها، بالإضافة إلى إطاره الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، يُقدَّم التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة والدعم الدولي المقدم لها إلى الجمعية العامة مباشرة.

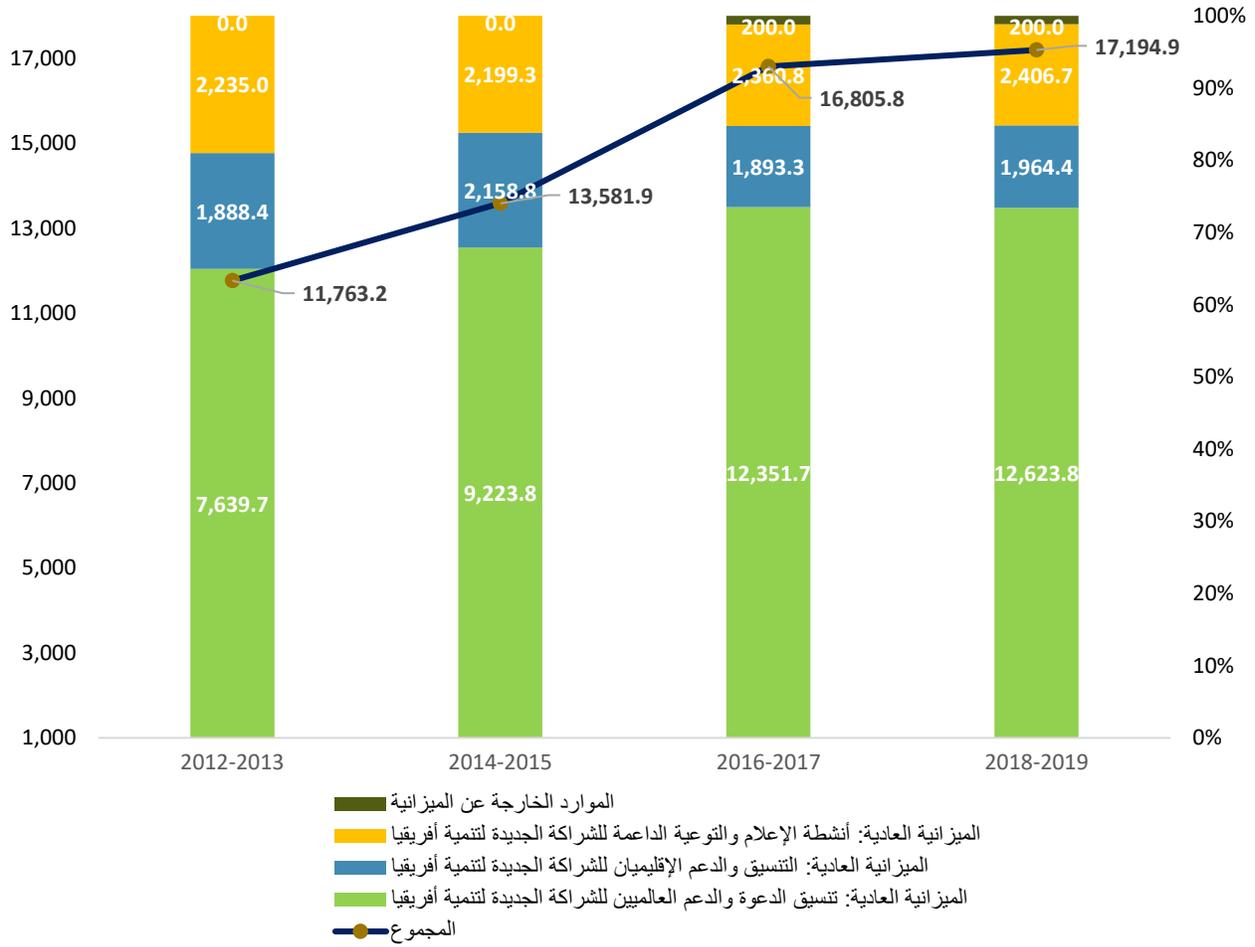
## هاء - الموارد

13 - تلقى البرنامج 9 نسبة 0,3 في المائة من الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة للفترة 2018-2019. ويعرض الشكل الثاني تقديرات الميزانيات المقترحة لفترات السنتين الممتدة من الفترة 2012-2013 إلى الفترة 2018-2019.

## الشكل الثاني

الميزانيات البرنامجية المقترحة، 2012-2019: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: A/70/6 (Sect. 11) و A/72/6 (Sect. 11).

14 - ويعرض الجدول 3 توزيع الشواغر ومعدلاتها في كل برنامج فرعي تابع للبرنامج 9 في عام 2019.

## الجدول 3

## وظائف البرنامج 9 المدرجة في الميزانية مقابل وظائفه الفعلية، حسب البرامج الفرعية، 2018-2019

البرنامج الفرعي		البرنامج الفرعي 2		البرنامج الفرعي 1		
المدرجة في الفعلية	الميزانية	المدرجة في الفعلية	الميزانية	المدرجة في الفعلية	الميزانية	
-	-	-	-	1	1	وكيل أمين عام الفئات الفنية والفئات العليا
-	-	-	-	1	1	مد-2
-	-	-	-	2	2	مد-1
1	1	1	1	3	4	ف-5
3	3	1	3	15	16	ف-4/ف-3
-	-	-	-	0	1	ف-2/ف-1
3	3	1	1	5	6	جميع الفئات فئة الخدمات العامة
<b>7</b>	<b>7</b>	<b>3</b>	<b>5</b>	<b>27</b>	<b>31</b>	<b>المجموع</b>
0 في المائة		40 في المائة		12,9 في المائة		معدل الشواغر

## واو - سياق التشغيل

## التركيز على أفريقيا

15 - أولت الأمم المتحدة على مر التاريخ اهتماما خاصا للقارة الأفريقية، إذ طلبت الجمعية العامة في عام 2002، على سبيل المثال، تقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(3)</sup>، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012، الذي جدد فيه رؤساء الدول والحكومات وممثلوها ذوو المستوى الرفيع التعهد بالتنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها دوليا ذات الصلة بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا<sup>(4)</sup>.

## الانتقال إلى خطة عام 2063

16 - وضع الاتحاد الأفريقي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واعتمده في عام 2001 بوصفه برنامج تنفيذ خطة التنمية في أفريقيا. وفي عام 2015، اعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عام 2063 باعتبارها إطاره الإنمائي الشامل، الذي استوعب بالفعل خطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(5)</sup>.

## إصلاحات الاتحاد الأفريقي

17 - من أجل الوفاء بالتزامات خطة عام 2063 بمزيد من الكفاءة، تم إصلاح الاتحاد الأفريقي في عام 2018<sup>(6)</sup>. وشمل ذلك ضم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية (وهي التسمية الجديدة لوكالة التخطيط

(3) قرار الجمعية العامة 7/57.

(4) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق، الفقرة 35.

(5) انظر <https://www.nepad.org/microsite/who-we-are-0>.(6) African Union, "Operational effectiveness and efficiency" (2018). متاح عبر الرابط <https://au.int/AUREforms/efficiency>.

والتنسيق المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بوصفهما من الوكالات المدرجة في الميزانية العادية، وتمكين الجماعات الاقتصادية الإقليمية من الوفاء بأولويات التكامل الإقليمي التي حددها الاتحاد الأفريقي. وكان الغرض من ذلك هو مساعدة الاتحاد الأفريقي على معالجة الجوانب النظمية لتحقيق خطة عام 2063، والتركيز على النهج القارية المتكاملة<sup>(7)</sup>.

### إصلاحات الأمم المتحدة

18 - تمثل الهدف من إصلاح ركيزة التنمية في الأمم المتحدة في تحسين التنسيق في المناطق الإقليمية، وهو أحد الجوانب الرئيسية للبرنامج 9. وكان من أهم تلك الإصلاحات (أ) تجديد نظام المنسقين المقيمين مع تعزيز المساءلة عن النتائج القطرية من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية<sup>(8)</sup>؛ (ب) توحيد آليات التنسيق بين الوكالات العاملة في كل منطقة من خلال منتدى تعاوني إقليمي يستوعب آليات التنسيق الإقليمي والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة<sup>(9)</sup>؛ (ج) إقامة شراكات قوية يعزز بعضها البعض الآخر مع الاتحاد الأفريقي عن طريق تفعيل الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الوارد وصفها البعض الآخر مع الاتحاد الأفريقي عن طريق تفعيل الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الوارد وصفها البعض الآخر مع الاتحاد الأفريقي عن طريق تفعيل الشراكات بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية<sup>(10)</sup>. ويعرض الشكل الثالث أدناه المسار الزمني للأحداث ذات الصلة.

(7) African Union Development Agency-NEPAD strategic plan: 2020-2023, p.10

(8) انظر A/74/73-E/2019/14، الفقرة 10.

(9) المرجع نفسه، الفقرة 110.

(10) المرجع نفسه، الفقرة 157.

## تطور دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام 2063



## زاي - نطاق التقييم ومنهجيته

19 - نظر التقييم في أنشطة البرنامج 9 في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2019 باستخدام معايير الجدوى والفعالية والكفاءة.

20 - واتبع التقييم نهجاً مختلط الأساليب، يشمل ما يلي:

(أ) القيام باستعراضات منظمة لوثائق خطط العمل، وتقارير الأمين العام (4)، وأعداد من مجلة *Africa Renewal* (11)، وتقارير اجتماعات فرقة الخبراء (16)؛

(ب) دراسة حالات فردية من آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا؛

(ج) المتابعة المباشرة للاجتماعات وأنشطة الدعوة في عام 2019، بما في ذلك اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا (25 و 26 أيلول/سبتمبر)؛ وسلسلة حوارات أفريقيا (21-23 أيار/مايو)؛ وأنشطة مختارة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (9-19 تموز/يوليه)، ومنها نشاط جانبي بمناسبة يوم أفريقيا (17 تموز/يوليه)؛ والأنشطة المكتبية اليومية لمكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا (تموز/يوليه - آب/أغسطس)، بما فيها اجتماعاته الداخلية؛

(د) إجراء مقابلات مع موظفي البرنامج 9 في مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي (33)، فضلاً عن أهم أصحاب المصلحة ضمن الأمم المتحدة (بمن فيهم أعضاء آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية) (46)، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية (30)، وإحدى أهم المنظمات غير الحكومية الأفريقية (1)، ومجموعة الدول الأفريقية (3)؛

(هـ) إجراء استقصاءات للمجموعات المستهدفة، على النحو المبين أدناه.

### الجدول 4

#### معلومات الردود على الاستقصاءات

الجهة صاحبة المصلحة	عدد المجيبين على الاستقصاء	معدل الردود على الاستقصاءات (النسبة المئوية)
موظفو البرنامج 9	36	90
أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة	83	83
أصحاب المصلحة في الاتحاد الأفريقي	28	28
الممثلون الدائمون للدول الأفريقية	11	20
<b>المجموع</b>	<b>158</b>	-

## ثالثا - نتائج التقييم

ألف - لا يزال البرنامج 9 يكتسي نفس الأهمية نظرا لقيمته المضافة الفريدة بالنسبة لتيسير ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لتنمية أفريقيا، ولا يزال الطلب على خدماته كبيرا، غير أنه افتقر إلى استراتيجية تنفيذ ملائمة تشمل آليات واضحة للمساءلة لجعله يفي بالغرض

لا تزال أنشطة البرنامج 9 في مجالات الدعوة والتنسيق والرصد الداعمة لتنمية أفريقيا تكتسي نفس الأهمية وتظهر بانتظام في قرارات واتفاقات الأمم المتحدة

21 - كُلف البرنامج 9 في البداية بضمان استجابة متنسقة في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بأفريقيا على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني<sup>(11)</sup>. وكانت القيمة المضافة الفريدة التي تميز بها هي الدعوة إلى تقديم دعم منسق لتنمية أفريقيا<sup>(12)</sup>. وأكدت قرارات وأطر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي اللاحقة الحاجة إلى برنامج لتيسير الاستجابة المنسقة والمتسقة من أجل دعم خطة عام 2030 وخطة 2063 ومعالجة الصلة بين السلام والأمن والتنمية. وشددت تلك القرارات مجتمعة على الدور الرئيسي الذي يؤديه البرنامج 9 في العمل مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي. وترد في الجدول 5 القرارات والأطر الرئيسية التي تثبت استمرار أهمية البرنامج 9.

الجدول 5

أهم القرارات والأطر الرئيسية التي يقوم عليها دعم الأمم المتحدة لأفريقيا

الوثيقة	التاريخ	العنصر المتعلق تحديدا بالبرنامج 9
قرار الجمعية العامة 57/57	4 تشرين الثاني/نوفمبر 2002	كفالة استجابة متنسقة في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة والدعوة والإعلام دعما لتنمية أفريقيا
Corr.1 و A/57/387	9 أيلول سبتمبر 2002	تعزيز ورصد الدعم الدولي ودعم الأمم المتحدة لضمان تركيز الاهتمام المناسب على أفريقيا
قرار الجمعية العامة 271/58 ألف - جيم الذي يقر الميزانية المقترحة لدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة (Sect. 11) A/58/6، الفقرتان 7-11 و 8-11	23 كانون الأول/ديسمبر 2003	إذكاء الوعي الدولي وتعبئة المجتمع الدولي ومتابعته، بما يشمل منظومة الأمم المتحدة، لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع استجابة متنسقة وفعالة من جانب منظومة الأمم المتحدة دعما للتنمية الأفريقية
تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (A/61/630، المرفق)	16 تشرين الثاني/نوفمبر 2006	تقديم دعم الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات لأنشطة الاتحاد الأفريقي من أجل تغطية مجموعة أوسع نطاقا من الأعمال بالنظر إلى ولاية الاتحاد الأفريقي الموسعة

(11) انظر قرار الجمعية العامة 7/57، الفقرة 31.

(12) انظر (9) A/65/6 (Prog. 9)، الفقرة 4-9.

العنصر المتعلق تحديداً بالبرنامج 9	التاريخ	الوثيقة
تطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه، وتنسيق أعمال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، لكفالة اتباع نهج متسق متكامل إزاء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا (الفقرة 54)	15 آب/أغسطس 2013	قرار الجمعية العامة 294/67
سيواصل مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا أنشطته العالمية في مجال الدعوة وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية.	آذار/مارس 2015	إطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027
ستكون آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا مسؤولة عن تنفيذ برامج الدعم من خلال أنشطة مجموعاتها ومجموعاتها الفرعية	19 نيسان/أبريل 2017	الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الفرع رابعا - ألف
ستقوم الأمانة العامة واللجنة بما يلي: عقد مناقشات مشتركة دورية، يشارك فيها الخبراء والممارسون المعنيون، بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا وكيفية معالجتها		
تبادل ومناقشة تحليل الإنذار المبكر، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان الناشئة، من جميع المصادر ذات الصلة		
عقد اجتماعات سنوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بمشاركة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية وآليات التنسيق الإقليمية لمناقشة الحالات الخاصة بكل بلد والتعاون في منع نشوب النزاعات وتسويتها		
عقد اجتماعات سنوية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، الأعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية لاعتماد خطط عمل مشتركة واستعراض تنفيذ خطط العمل السابقة.	27 كانون الثاني/يناير 2018	إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030

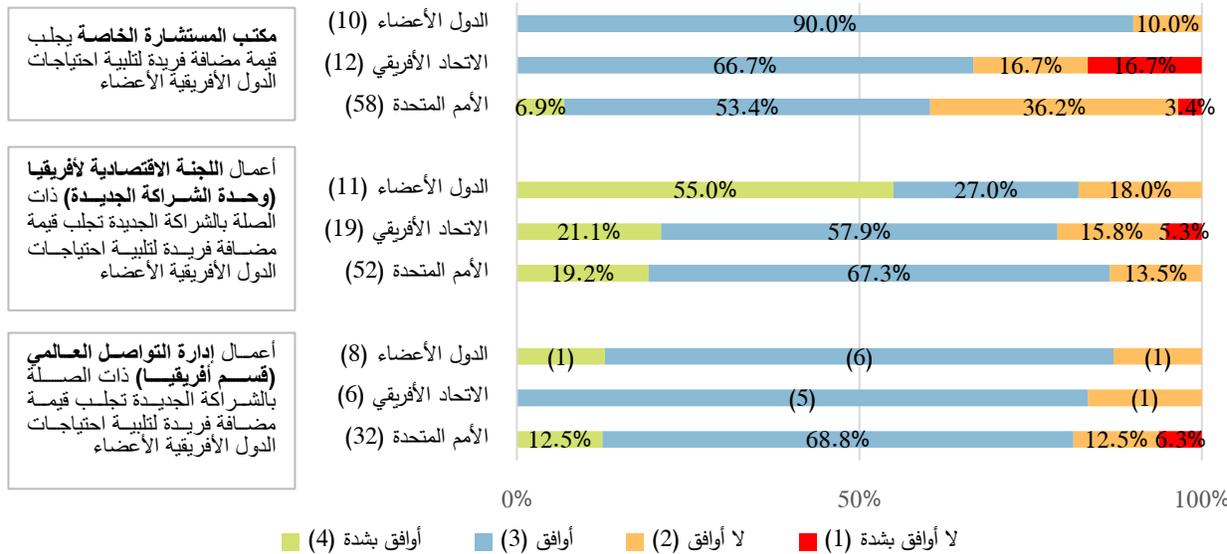
22 - وفي عام 2019، أنفقت منظومة الأمم المتحدة 20 بليون دولار (40 في المائة) من تمويلها البالغ 50 بليون دولار في أفريقيا، مما يشير إلى أن أفريقيا من أهم الأولويات في نشر الدعم المقدم للسلام والأمن والتنمية<sup>(13)</sup>. واتضح من خلال المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة في البرنامج 9 أن الاستجابة المتسقة والنهج المنسق لأنشطة الأمم المتحدة في المنطقة يكتسبان أهمية أكثر من أي وقت مضى في سياق خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وعلاوة على ذلك، أشار أصحاب المصلحة إلى ضرورة القيام بدور مستمر ومعزز في مجال الدعوة والأنشطة الإعلامية دعماً لتنمية أفريقيا. وسلط أصحاب المصلحة الضوء كذلك على الموقع الاستراتيجي لمكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا بوصفه حلقة وصل رئيسية للمداورات العالمية التي تجري في مقر الأمم المتحدة ونقطة دخول مؤسسات الاتحاد الأفريقي، وخاصة منها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، إلى منظومة الأمم المتحدة.

23 - وبين استعراض الوثائق أن لا وجود لأي برامج أخرى تضطلع بها الأمم المتحدة وتركز بشكل خاص على الصلة بين السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وأكد الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أن البرنامج 9 هو البرنامج الوحيد الذي له الولاية والقدرة للجمع بين عناصر منظومة الأمم المتحدة من خلال منظورات متكاملة ودعم متسق لأفريقيا.

24 - وكما هو مبين في الشكل الرابع، اتفقت الدول الأعضاء التي شملها الاستقصاء والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة في الأمم المتحدة على أن برامجه الفرعية الثلاثة تضيف قيمة فريدة لتلبية احتياجات الدول الأفريقية الأعضاء.

#### الشكل الرابع

#### تقييم أصحاب المصلحة للقيمة المضافة التي يجلبها البرنامج 9 لتنمية أفريقيا



المصدر: استقصاءات أصحاب المصلحة من الدول الأفريقية الأعضاء والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ملاحظة: استبعدت منها ردود "لا أعرف".

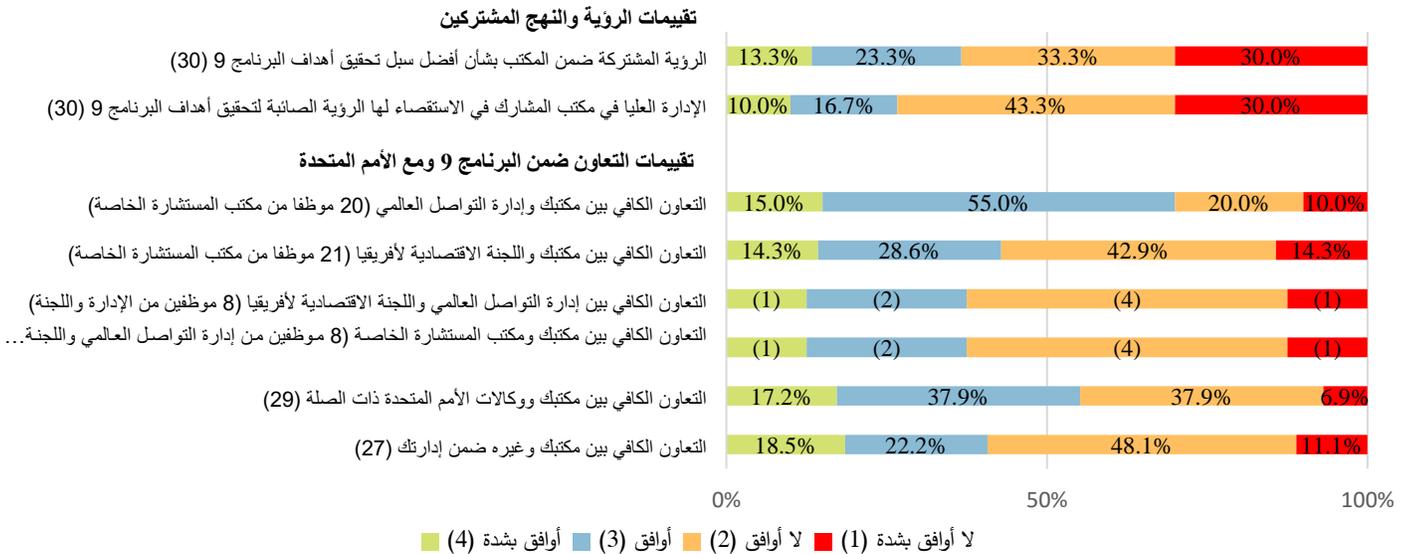
25 - وأكدت المقابلات ونتائج استقصاءات أصحاب المصلحة أن دعم الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا لا يزال عنصرا هاما في تيسير تحقيق الخطة الإنمائية للقارة. وذكر معظم موظفي الاتحاد الأفريقي والبرنامج 9 المشاركين في الاستقصاءات (52,2 و 72,4 في المائة، على التوالي) أن الولاية تكتسي بالغ الأهمية. وعلى العكس من ذلك، ذكر 38,2 في المائة من أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة أن الولاية ولاية هامة إلى حد ما، وذكر 21 في المائة منهم أنها غير ذات أهمية.

### افتقر البرنامج 9 إلى استراتيجية التنفيذ ذات الصلة التي لها آليات واضحة في مجال المساءلة لتوجيه الهيكل الثلاثي المحاور

26 - في حين أن هيكل المحاور الثلاثة الذي وُضع للبرنامج 9 حدد مواقع مختلف أنشطة البرنامج ضمن إدارات الأمم المتحدة الأكثر قدرة على تنفيذها، فإن ذلك الهيكل طرح أيضا تحديات من حيث إدارة البرامج وتنسيقها. وتؤكد من خلال استعراض وثائق التخطيط وإجراء مقابلات مع الموظفين وأصحاب المصلحة استمرار مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي في العمل بعقلية متفوقة وفي الاضطلاع بأنشطة البرامج الفرعية بطريقة مجزأة. فقد وضعت الأطر الاستراتيجية للبرامج الفرعية وميزانياتها بمعزل عن بعضها البعض، ليقوم مكتب المستشار الخاصة بعد ذلك بتوحيدها وعرضها لنتم الموافقة عليها. ولم يكن هناك تخطيط استراتيجي مشترك يكتسي الطابع المؤسسي، كما لم يكن هناك برنامج عمل منسق ومركز أو استراتيجية مشتركة تستند إلى أولويات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتنمية أفريقيا. ويوضح الشكل الخامس هذا التحدي، الذي يشمل كون ثلثي الموظفين أفادوا بافتقار البرامج الفرعية الثلاثة إلى الاتساق والرؤية المشتركة.

### الشكل الخامس

### تقييم موظفي البرنامج 9 للرؤية والتعاون



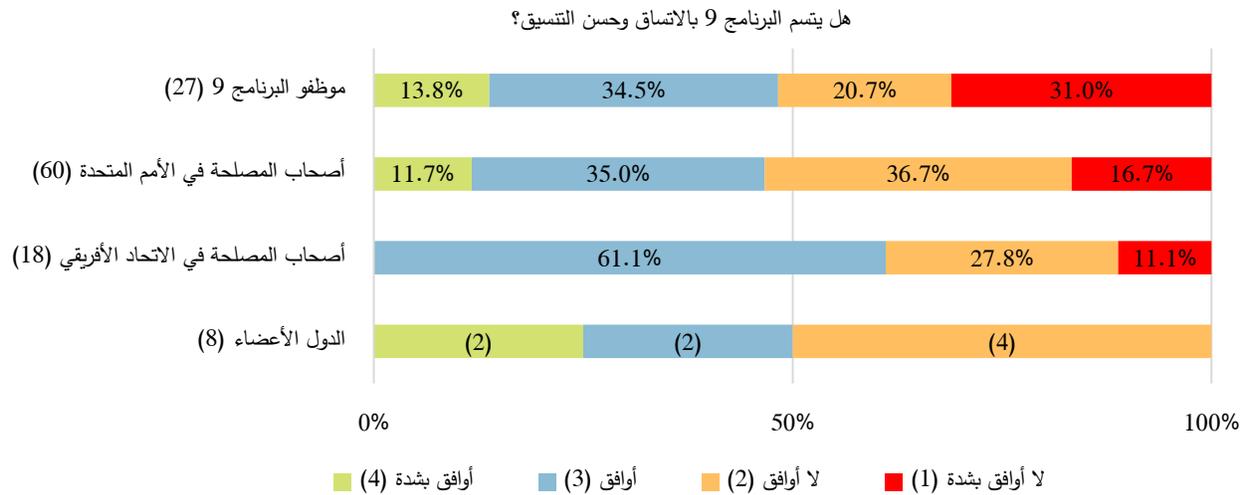
المصدر: استقصاءات الموظفين.

ملاحظة: استُبعدت منها ردود "لا أعرف".

27 - وعاش معظم الموظفين وأصحاب المصلحة تجربة برنامج متقطع محدود الاتساق في كل البرامج الفرعية، سواء بقيادة مكتب المستشار الخاصة أو وحدة الشراكة الجديدة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أو قسم أفريقيا في إدارة التواصل العالمي. ولم تتجاوز نسبة الذين وافقوا أو وافقوا بقوة على أن نهج البرنامج 9 نهج متسق ومنسق تنسيقاً جيداً ما قدره 48,3 في المائة من الموظفين الذين شملهم الاستقصاء وأقل من 50 في المائة من معظم مجموعات أصحاب المصلحة. وأشار الموظفون وأصحاب المصلحة إلى ضرورة توثيق التعاون وتحسين المواءمة بين البرامج الفرعية لضمان التكامل فيما بين الأنشطة من أجل إضافة المزيد من القيمة.

الشكل السادس

### تقييم أصحاب المصلحة والموظفين لمدى اتساق البرنامج 9 وتنسيقه



المصدر: استقصاءات موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء.

ملاحظة: استُبعدت منها ردود "لا أعرف".

28 - وأشار المجيبون على الاستقصاء من ممثلي الدول الأفريقية الأعضاء وأصحاب المصلحة في المؤسسات الأفريقية وفي الأمم المتحدة وموظفي البرنامج 9 إلى أن الأولويات والاحتياجات الأساسية تمت الاستجابة لها من حيث تغطية المواضيع ذات الصلة، وإصدار التقارير، وعقد الاجتماعات. غير أن معظم من أجريت معهم مقابلات رأوا فرصاً لتحسين أساليب تحقيق النتائج بقدر كبير من خلال توثيق التعاون بشأن أولويات التنمية. وينطبق ذلك بشكل خاص على مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا، إذ لم يكن بوسع أصحاب المصلحة أن يروا أن أنشطة الدعوة التي يقوم بها المكتب تعود بفائدة واضحة على خطة التنمية في أفريقيا.

### لم يتمكن البرنامج 9 من مواكبة التطورات والإصلاحات الجديدة

29 - بين استعراض خطط العمل ووثائق تخطيط الاتصالات لمكتب المستشار الخاصة أن صياغتها تمت بمعزل عن أصحاب المصلحة الرئيسيين في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة، والدول الأفريقية الأعضاء،

مما أدى إلى عجز البرنامج عن مواكبة التطورات والإصلاحات الجديدة. وقد أضعف ذلك الطابع الاستراتيجي لتلك الخطط والوثائق وجعلها أقل تركيزاً على النتائج، حيث ركز البرنامج على الأنشطة دون تحديد النتائج، ولم يوزع المسؤوليات أو الموارد. وأشار أصحاب المصلحة المذكورون إلى أن البرنامج 9 ليس له نهج استراتيجي مناسب في التشاور معهم للقيام بأنشطة الدعوة بفعالية.

30 - وذكر الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات أن على الرغم من استشارتهم من حين لآخر بشأن أنشطة محددة (مثل أسبوع أفريقيا)، فإن وتيرة تلك الاستشارات انخفضت خلال عامي 2018 و 2019، ولم تتم أبداً استشارتهم بشأن المدخلات أثناء التخطيط الاستراتيجي للبرنامج. وزيادة على ذلك، أعرب أصحاب المصلحة وموظفو البرنامج 9 عن قلقهم من أن ولاية البرنامج المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة قد فسرت تفسيراً ضيقاً للغاية، على أنها دعم محدد لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نفسها، وليست الإطار الإنمائي الشامل لأفريقيا، وربما لم تواكب الإصلاحات الجارية في الاتحاد الأفريقي وما تلاه من تحولات. والواقع أن الولاية الحالية لا تبين بشكل كامل تطور أولويات أفريقيا الإنمائية من خلال خطة عام 2063 بوصفها الإطار الإنمائي الشامل، وما يرتبط بذلك من تغيير في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية.

## باء - حقق البرنامج 9 معظم أهداف أنشطة الدعوة المخطط لها، بيد أن النتائج من حيث زيادة الدعم الدولي لتنمية أفريقيا لم تكن واضحة بسبب الافتقار إلى الاستراتيجية

كانت فعالية أنشطة الدعوة التي قام بها مكتب المستشارية الخاصة محدودة بسبب ضعف المتابعة والافتقار إلى استراتيجية للقيام بالدعوة

31 - بين استعراض خطط العمل أن البرامج الفرعية حققت معظم أهداف أنشطتها المقررة. ومع ذلك، كما يتضح من الجدول 2، فإن عدد نواتج الدعوة التي أنجزها مكتب المستشارية الخاصة، وهو البرنامج الفرعي الرئيسي المعني بالدعوة، شهد انخفاضاً كبيراً خلال الفترة 2018-2019.

32 - واتضح من خلال استعراض وثائق التخطيط وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة أن مواضيع الأنشطة الرئيسية التي قام بها المكتب في مجال الدعوة اتسقت جيداً مع المواضيع العامة التي يتناولها الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وخطة عام 2063. وكثيراً ما لاحظ أصحاب المصلحة أن المناسبات كانت جيدة التنظيم من حيث اللوجستيات والسفر والبرامج وجدول الأعمال. غير أن أصحاب المصلحة والموظفين قدموا العديد من أمثلة المناسبات الجيدة التنظيم التي لم تكن مرتبطة صراحة باستراتيجية لتحقيق النتائج. فعلى سبيل المثال، قدم مكتب المستشارية الخاصة، بوصفه أحد المشاركين في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، تعليقات على وثائق الجلسات العامة وأسدى المشورة في الاجتماعات، وحضر جلسات المؤتمر واجتماعات التخطيط، وساعد على التوصل إلى توافق الآراء. غير أن أصحاب المصلحة المؤسسين في البلدان الأفريقية لم يكونوا متأكدين من النتائج التي يسعى المكتب إلى تحقيقها بالنيابة عنهم بالمشاركة في المؤتمر.

33 - وبالإضافة إلى ذلك، بين استعراض الوثائق المتعلقة بالأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها المكتب، فضلاً عن المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة والموظفين، متابعة محدودة بعد المناسبات. ولاحظ

أصحاب المصلحة والموظفون الافتقار إلى استراتيجية مدروسة وضعت بالتشاور مع أصحاب المصلحة، لتكون عنصراً حاسماً الأهمية في توجيه التخطيط للمناسبات ومتابعتها من أجل تحسين دعم التنمية في أفريقيا.

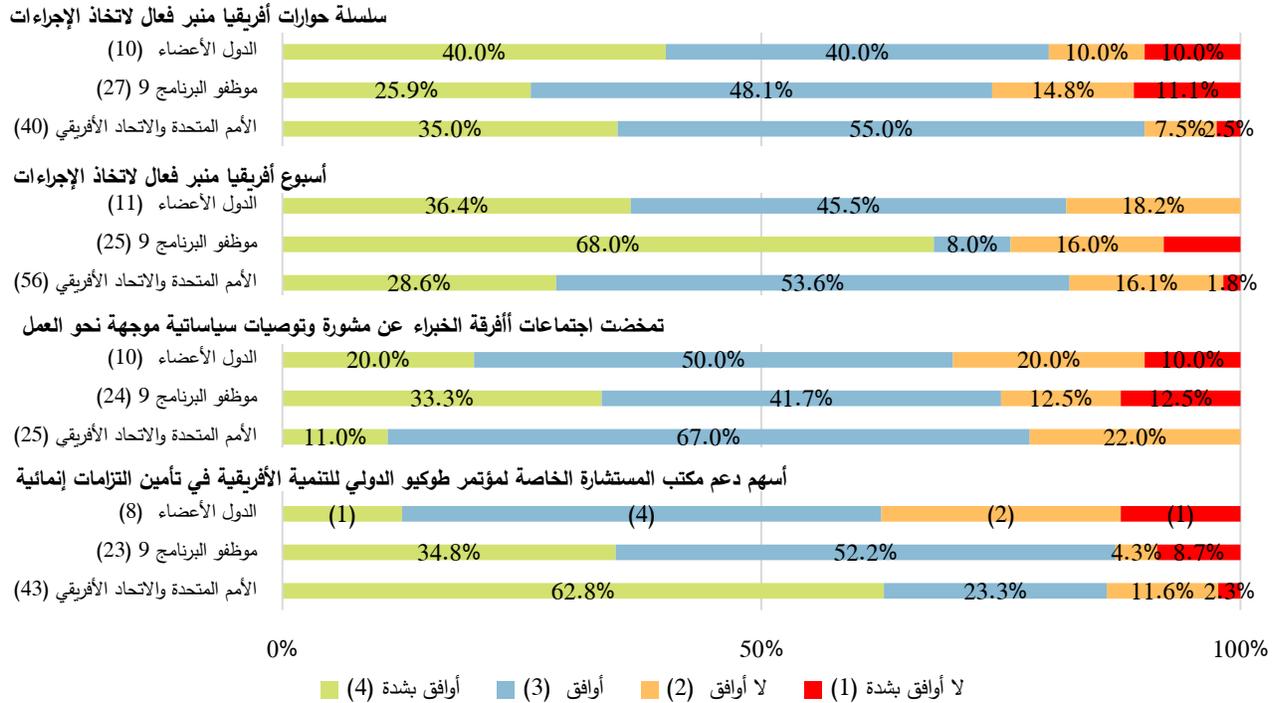
34 - وأظهر استعراض الوثائق أيضاً أن أسبوع أفريقيا وسلسلة حوارات أفريقيا كانا مدعومين باستراتيجيات للاتصالات من قسم أفريقيا التابع لإدارة التواصل العالمي، وكانت لهما، إلى جانب اجتماعات أفرقة الخبراء، مذكرات مفاهيمية تحدد أهداف الاجتماعات، وشمل معظمها وثائق ختامية. ومع ذلك، لم يثبت أي نشاط من هذين النشاطين متابعة التوصيات المقدمة، ولم تتم صياغة استراتيجيات للاتصالات المتعلقة بنتائج اجتماعات أفرقة الخبراء. وبينت الوثائق الختامية أن معظم التوصيات المتعلقة بالسياسات كُتبت بصيغ غير دقيقة لم تحدد الجهات المنفذة أو الأطر الزمنية لتحقيق النتائج المنشودة. وكلما حددت التوصيات الجهات الفاعلة، فإنها كانت دائماً تقريباً على مستوى عالٍ جداً. وعلاوة على ذلك، لم تتم دائماً متابعة اجتماعات أفرقة الخبراء التي أشرف فيها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا على الإجراءات التي يتعين اتخاذها. وذكر أصحاب المصلحة الذين شملهم الاستقصاء، الذين كانوا على علم بالمناسبات التي نظمها المكتب أو شاركوا فيها، والموظفون الذين عملوا على التخطيط لها أن متابعة الوثائق الختامية وإحالتها لم يتم بصورة متسقة.

**كانت لأصحاب المصلحة آراء إيجابية في أنشطة الدعوة، ولكن تلك الأنشطة كانت محدودة التوقعات والظهور والنواتج**

35 - اعتبر معظم أصحاب المصلحة أن الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المكتب في مجال الدعوة - أي أسبوع أفريقيا، وسلسلة حوارات أفريقيا، واجتماعات أفرقة الخبراء، والمشاركة في رعاية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية - منابر فعالة للقيام بأنشطة الدعوة بشأن قضايا التنمية والسلام والأمن. وقدم أصحاب المصلحة الذين شملهم الاستقصاء (انظر الشكل السابع) تقييمات إيجابية لمعظم تلك المنابر، رغم أن المقابلات كشفت أن التوقعات كانت منخفضة عموماً. وكانت نتيجة أنشطة الدعوة التي ذكرها أصحاب المصلحة في أغلب الأحيان هي الربط بين خطة عام 2063 وخطة عام 2030 في المناقشات التي أجريت مع وكالات الأمم المتحدة وفي إطار الهيئات الحكومية الدولية. وأعرب آخرون عن تقديرهم للفرص المتاحة للتعاون مع أصحاب المصلحة في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الصلة. ومع ذلك، كثيراً ما وُصفت قيمة هذه الأنشطة بأنها محتملة وليست محققة، حيث لم يتمكن سوى عدد قليل من أصحاب المصلحة من تحديد نتائج معينة ناشئة عن أنشطة الدعوة التي يقوم بها المكتب.

## الشكل السابع

تقييم أصحاب المصلحة والموظفين لأنشطة الدعوة الرئيسية التي قام بها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا



المصدر: استقصاءات موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء.

ملاحظة: استُبعدت منها ردود "لا أعرف".

كانت لقراء مجلة *Africa Renewal* وأصحاب المصلحة فيها آراء إيجابية في المجلة، ولكنهم رأوا أنها منعزلة عن استراتيجية البرنامج في مجال الدعوة.

36 - كان الغرض من مجلة *Africa Renewal*، التي يعدها قسم أفريقيا التابع لإدارة التواصل العالمي (البرنامج الفرعي 3)، هو إنكاء الوعي على الصعيد الدولي بقضايا التنمية في أفريقيا في صفوف قراء المجلة. ووصف المجيبون على استقصاء أجره قسم أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 للمشاركين في المجلة على الإنترنت بأنها ذات مصداقية (74 في المائة) وأفادوا بأنها أسهمت في اتخاذ إجراءات مثل السعي إلى الحصول على مزيد من المعلومات (55 في المائة) وتبادل المقالات مع آخرين (42 في المائة).

37 - وأظهرت بيانات قسم أفريقيا بشأن إعادة طبع المقالات أن نطاق انتشار المجلة يتجاوز الإصدار الأول لأعدادها (انظر الجدول 6).

## الجدول 6

بيانات إعادة طبع مقالات مجلة *Africa Renewal* في الفترة 2016-2019

السنة	عدد المقالات	عدد عمليات إعادة الإصدار	عدد وسائل الإعلام	عدد البلدان
2016	49	558	247	28
2017	131	1 307	526	55
2018	86	1 158	455	49
2019	95	904	346	40
<b>المجموع</b>	<b>361</b>	<b>3 927</b>	<b>1 574</b>	<b>172</b>

المصدر: قسم أفريقيا في إدارة التواصل العالمي.

38 - وبين استعراض محتوى المجلة (انظر الجدول 7) أنها ذات صلة عامة بالأولويات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وإطار وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وأنها تركز بشكل متزايد على قضايا الشباب والقضايا الجنسانية. وفيما يتعلق بالتغطية الجغرافية، ركزت المقالات إلى حد كبير على جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا.

## الجدول 7

استعراض محتوى مجلة *Africa Renewal* مقابل المجالات ذات الأولوية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

السنة	الشباب	الجنسانية	المهارات الأخرى	التجارة	الغذائي	الصناعة والابتكار	المسائل الشاملة
2016	4	7	6	5	7	3	أولويات إطار وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
2017	8	14	1	9	11	10	تنمية رأس المال التكاملي الإقليمي إدارة الموارد
2018	4	9	3	3	6	5	قضايا القضايا البشري (تنمية والبنى التحتية الطبيعية والأمن الصناعة والعلم
2019	11	13	3	10	8	3	الشباب الجنسانية المهارات الأخرى) والتجارة الغذائي والتكنولوجيا والابتكار
<b>المجموع</b>	<b>27</b>	<b>43</b>	<b>13</b>	<b>27</b>	<b>32</b>	<b>21</b>	

المصدر: مقالات استعراضها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، آب/أغسطس 2019.

ملاحظة: تغطي أرقام عام 2019 الفترة الممتدة حتى آب/أغسطس من ذلك العام.

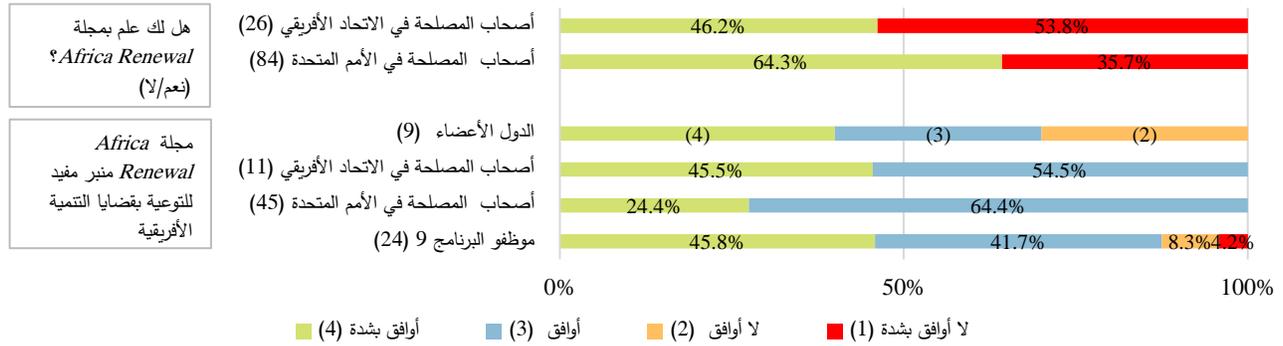
39 - وعلى الرغم من اتساقه الواسع النطاق مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لم يكن محتوى مجلة *Africa Renewal* مرتبطاً باستراتيجية أوسع نطاقاً يعمل بها البرنامج 9 في مجال الدعوة، ولم يكن تواصل قسم أفريقيا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البرنامج 9 كافياً لتحقيق كامل إمكاناته. وأشار الجميع تقريباً إلى أن الكيفية التي يدعم بها محتوى مجلة *Africa Renewal* أهداف البرنامج 9 ليست واضحة. ولم يكن معظم أصحاب المصلحة على علم بأن ذلك المحتوى يرتبط بعمل الجهة صاحبة

المصلحة الرئيسية، وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية فيما بعد)، أو البرامج الفرعية الأخرى. وأكد الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أن الصلات بالأولويات المماثلة بين البرامج الفرعية الثلاثة هي صلات مخصصة.

40 - وعلى العموم، كانت آراء أصحاب المصلحة في مجلة *Africa Renewal* إيجابية من حيث نوعية المقالات وأهميتها بالنسبة لقضايا التنمية. واعتبرت أغلبية أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية الذين شملهم الاستقصاء وأجريت معهم المقابلات الذين لهم علم بالمجلة أنها منبر مفيد للدعوة (انظر الشكل الثامن)، على الرغم من أن نسبة أصحاب المصلحة في الاتحاد الأفريقي الذين شملهم الاستقصاء وكانوا على علم بالمجلة لا تتعدى 46,2 في المائة.

الشكل الثامن

### تقييم أصحاب المصلحة والموظفين لمجلة *Africa Renewal*



المصدر: استقصاءات موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء.

ملاحظة: استُبعدت منها ردود "لا أعرف".

**جيم -** قدم مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا تقارير الأمين العام الصادر بها تكليف بصورة موثوقة، ولكن فائدتها المحدودة، وافتقارها إلى آلية لرصد الالتزامات تجاه أفريقيا على مر الزمن، وضعف قدرتها على إسداء المشورة عوامل جعلتها لا ترقى إلى مستوى التوقعات

أعدت تقارير الأمين العام في الوقت المحدد ويسرت مداوالات الدول الأعضاء، ولكن النتائج كانت متباينة

41 - أعد مكتب المستشارية الخاصة تقارير الأمين العام التي كُلف بها لدعم مداوالات الدول الأعضاء بشأن التنمية والسلام والأمن في أفريقيا ولتتبع دعم الأمم المتحدة والدول الأفريقية والدعم الدولي المقدم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وخلال فترة التقييم، قُدمت التقارير البالغ عددها 14 تقريراً وأصدرت في الوقت المحدد. واعتبر أصحاب المصلحة الذين شملهم الاستقصاء أن تلك التقارير مفيدة بوجه عام لأعمالهم (انظر الشكل التاسع). غير أن المقابلات التي أجريت في سياق المتابعة واستعراضات الوثائق الأخرى أكدت أن فائدة تلك التقارير أكثر محدودة.

42 - وكشف استعراض تقارير الأمين العام والقرارات المرتبطة بها عن المسائل التالية، التي ربما أثرت على فائدة التقارير وقدرتها على إضافة القيمة لتنمية أفريقيا:

(أ) ضعف النداءات الداعية إلى العمل في التوصيات:

'1' لا يوجد دليل يذكر على أن أي كيان من كيانات الأمم المتحدة يستخدم التوصيات. وقد أكد ذلك أصحاب المصلحة؛

'2' تضمنت تقارير الأمين العام صياغات غير قابلة للتنفيذ؛

'3' كانت التوصيات عالية المستوى وعامة للغاية، وتناولت مجالات مواضيعية واسعة النطاق.

(ب) التكرار:

'1' تكررت البيانات في التقارير المتعلقة بالتنفيذ الموحد للشراكة الجديدة والدعم الدولي المقدم لها وبالمجالات المواضيعية المختارة للتقارير المتعلقة باستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا؛

'2' تكررت نسبة تقارب 33 في المائة من المحتويات في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، الذي أعده مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، وفي التقرير المعنون تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2019/759)، الذي أعدته إدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام وإدارة عمليات السلام، لا سيما في الإشارات إلى بعثات حفظ السلام والمكاتب الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛

'3' تضمنت تقارير الأمين العام عدة توصيات تكررت من سنة إلى أخرى.

(ج) تجميع المعلومات وإجراء بعض التحليلات، ولكن دون ربط ذلك بالاستراتيجية:

'1' قام مكتب المستشارية الخاصة بدور تجميع المعلومات الواردة من مصادر مختلفة، ومواءمة تلك المعلومات مع المواضيع المختارة استناداً إلى موضوع السنة الذي اختاره الاتحاد الأفريقي. بيد أن فيما عدا ذلك، ظلت الفائدة النسبية من قيام المكتب بكتابة التقارير عن أسباب النزاعات وعن آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا فائدة غير واضحة، لأن المكتب لم تكن له استراتيجية للدعوة فيما يتعلق بالمسائل المحددة في التقارير؛

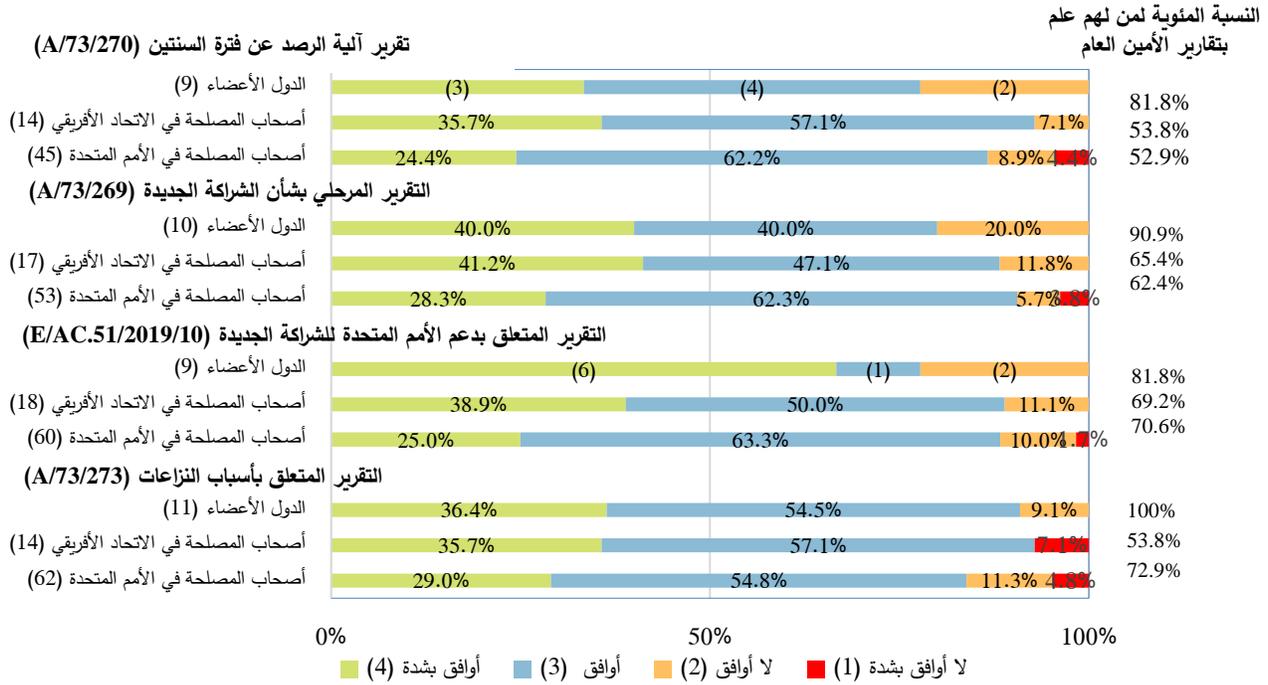
'2' أشار أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدول الأعضاء وبعض الموظفين إلى الافتقار إلى استراتيجية واضحة بشأن كيفية تعزيز فائدة تلك التقارير.

43 - وكما لوحظ، ففي حين أن التقارير حظيت عموماً باستحسان أصحاب المصلحة الذين شملهم الاستقصاء (انظر الشكل التاسع)، فقد اتضح من المقابلات التي أجريت عدم تحقيق نتائج على مستوى أعلى بتلك التقارير، نظراً لانخفاض التوقعات بشأن النتائج. وأكدت المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة المذكورين أنهم لم يروا في التقارير إلا فائدة محدودة لا تتجاوز كونها أعدت ويسرت مناقشة تلك

المسائل. وشملت الشواغل التي جاء ذكرها التصورات التي مفادها أن المشاورات ضيقة للغاية وأن التقارير لم تؤثر على أي إجراء للمتابعة فيما عدا المناقشات والقرارات المتخذة من خلال العملية الحكومية الدولية.

الشكل التاسع

### تقييم أصحاب المصلحة لمدى فائدة تقارير الأمين العام



المصدر: استقصاءات موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء.

ملاحظة: استبعدت منها ردود "لا أعرف".

أبلغ مكتب المستشارية الخاصة عن الالتزامات الإنمائية من خلال التقرير الذي يصدر كل سنتين بشأن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية أفريقيا؛ ومع ذلك، لم تكن هناك آليات قائمة لتتبع جميع الالتزامات بشكل منهجي

44 - نص قرار الجمعية العامة 293/66 على إنشاء آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية أفريقيا، وعلى إجراء استعراض كل سنتين. وتمثل الهدف من ذلك في وجود آلية تساعد على تعبئة الموارد وضمان المساءلة عن النتائج من جانب الجهات المانحة والبلدان الأفريقية على السواء<sup>(14)</sup>. وكانت المتطلبات المحددة هي: (أ) إبراز تأثير الالتزامات باستخدام بيانات موثوقة وحسنة التوقيت، (ب) الاستفادة من الآليات القائمة والتركيز على التزامات الشركاء الإنمائيين والبلدان الأفريقية، (ج) التركيز على تنفيذ الالتزامات المتعددة الأطراف، ومن ثم تحسين فعالية التنمية في أفريقيا<sup>(15)</sup>.

(14) انظر A/65/165، الفقرات من 18 إلى 21.

(15) قرار الجمعية العامة 293/66، الفقرات من 1 إلى 6.

45 - واستجابة لولايته، أعد مكتب المستشارية الخاصة بثلاثة تقارير عن الآلية<sup>(16)</sup>. وفي التقرير الأول، حاول المكتب توثيق إنشاء الآلية وتشغيلها. بيد أن ذلك التقرير لم يقدم تفاصيل تُذكر عن أساليب ومنهجية تشغيل الآلية<sup>(17)</sup>. وقرر المكتب أن يقوم برصد الالتزامات الإنمائية المتعلقة بأفريقيا عن طريق تقييم بضعة مواضيع في كل تقرير. وركزت التقارير الثلاثة على أربعة مجالات مواضيعية (انظر الجدول 8). غير أن الآلية لم ترق إلى مستوى متطلبات وتوقعات الولاية المتعلقة بالقيام برصد منهجي<sup>(18)</sup>. ولم يتم إنشاء أي آلية لتتبع جميع الالتزامات التي قطعت من أجل تنمية أفريقيا بصورة منهجية. وبذلك، لم تؤد الآلية إلى إنشاء نظام للتتبع المستمر للالتزامات، كما أنها لم تكن بمثابة حافز لتعزيز مهام المكتب الأخرى، مثل تحديد القضايا والاتجاهات الجديدة والناشئة، أو إعداد تقارير تحليلية دعماً لدوره الاستشاري.

الجدول 8

## المجالات المواضيعية لتقارير فترات السنتين

2018	2016	2014
التصنيع والتكامل الإقليمي المستدام والشاملان للجميع	تطوير الهياكل الأساسية	التممية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
الصحة والمياه والصرف الصحي	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تمويل التنمية
تغير المناخ	التجارة	الاستدامة البيئية وتغير المناخ
التمويل والشراكات	جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات	الحكم الرشيد

46 - بيّن استعراض تقارير فترة السنتين التحديات التالية التي تعترض تنفيذ ولاية المكتب في مجال الرصد على نحو فعال:

(أ) **اختيار مواضيع الرصد** - على الرغم من توحيد مواضيع تقارير فترة السنتين مع مواضيع الاتحاد الأفريقي وتدارسها مع فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية، أثار أعضاء فرقة العمل وأصحاب المصلحة بالاتحاد الأفريقي بعض الشواغل بشأن عملية اختيار المواضيع. فقد تعذر على مكتب المستشارية الخاصة إثبات أن اختيارها اتبع إجراءً منهجياً يتناول جميع المواضيع والمسائل الناشئة قبل اختيار المجالات المواضيعية النهائية؛

(ب) **استعراض آليات الرصد الحالية** - لا يوجد ما يثبت أن الآليات الحالية التي تتبع مسار الالتزامات المتعهد بها تجاه أفريقيا قد خضعت لاستعراض شامل لتقديم بيانات موثوقة وفي المواعيد المقررة لإعداد تقارير عن آلية الرصد. ولم يذكر تقرير عام 2018 أي آليات حالية بينما أشار تقريراً عامي 2014 و 2016 إلى وجود بعضها؛

(ج) **عدم وضوح مصادر البيانات الواردة في التقارير** - حددت التقارير المتعلقة بآلية الرصد الالتزامات؛ غير أن ماهية مصادر البيانات المتعلقة بتلك الالتزامات لم تكن واضحة، مما وضع موثوقية هذه البيانات وحسن توقيتها موضع الشك. ورغم أن المكتب أجرى مشاورات مع أصحاب المصلحة وفرقة العمل،

(16) A/69/163 و A/71/203 و A/73/270.

(17) انظر A/69/163، الفرع ثانياً.

(18) على النحو المنصوص عليه في الوثيقة A/68/506 وقرار الجمعية العامة 293/66.

وأحال على مصادر موثوقة تتخلل بعض الأجزاء من التقارير، فقد تعذر الربط بين استعراض هذه المشاورات وبين التزامات محددة وردت في تلك التقارير، ولم تتضح ماهية البيانات والمصادر التي استُمدت منها. إضافةً إلى ذلك، لم يتضح في العديد من الالتزامات التي جرى الإبلاغ عنها مكان وتوقيت هذه الالتزامات المتعهد بها أو كيفية تفعيلها. وقد ذكر موظفو المكتب أنهم أحياناً ما لجأوا إلى البحث في شبكة الإنترنت لاستقاء المعلومات، مما يضع التحقق منها وموثوقيتها موضع الشك.

(د) **المساءلة عن الالتزامات. النهج المتبع حالياً لم تُرصد فيه بنشاط الالتزامات المتعلقة بإعمال مساءلة الشركاء في التنمية ولم يؤدَّ إلى أي إجراءات متابعة -** فالتوصيات الواردة في التقارير قلماً دعت الدول الأعضاء، بل لم تدعها أصلاً، إلى اتخاذ إجراءات، مع انعدام أي دليل على ما إذا كان للتوصيات أي تأثير في عملية اتخاذ الدول الأعضاء للقرارات؛

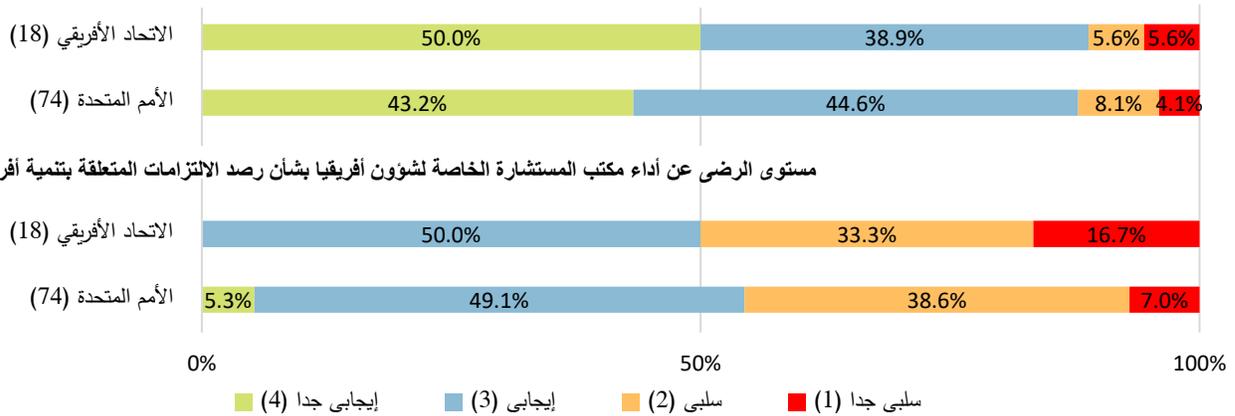
(هـ) **عدم وضوح استخدام آلية الرصد. خُصصت للمكتب تسع وظائف في عام 2014 لتنفيذ آلية الرصد -** وقد تعذر على المكتب التحقق مما إذا كان الموظفون المُتعاقد معهم لتعزيز ولاية الرصد قد استُعين بهم بالكامل في إعداد تقارير فترة السنتين عن آلية الرصد. فعلى سبيل المثال، واصل المكتب التعاقد مع خبراء استشاريين لإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة ولكتابة تقريرَي عامي 2014 و 2016. أما بالنسبة إلى تقريرَي عامي 2016 و 2018، فقد تكبد المكتب تكاليف إجمالية قدرها 493 336 دولاراً، منها مبلغ 228 605 دولاراً خُصص لسداد أتعاب الخبراء الاستشاريين وتغطية تكاليف سفرهم<sup>(19)</sup>.

47 - ورغم أن أصحاب المصلحة الذين شملهم الاستقصاء أدركوا أهمية رصد الالتزامات المتعهد بها تجاه أفريقيا، فإن موقفهم إزاء أداء المكتب كان أقل إيجابيةً من ذلك فيما يتعلق برصد هذه الالتزامات (انظر الشكل العاشر).

الشكل العاشر

تقييم أصحاب المصلحة لدور مكتب المستشارية الخاصة فيما يتعلق برصد الالتزامات

أهمية دور مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا في رصد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا



المصدر: استقصاءات أصحاب المصلحة بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ملاحظة: استُبعدت منها ردود "لا أعرف".

(19) بيانات مستمدة من نظام أوموجا لعامي 2016 و 2018.

### تعدُّر على مكتب المستشارية الخاصة بتحقيق إمكاناته الكاملة فيما يتعلق بدوره التشاوري والاستشاري

48 - تقتضي الولاية المنوطة بالمكتب إنجاز أعمال وإصدارات تحليلية عن أفريقيا، يمكن لسائر وكالات الأمم المتحدة الاستعانة بها في وضع برامج مشتركة أو الاضطلاع بأعمال في مجال الدعوة<sup>(20)</sup>. وقد بيّنت الأدلة المستقاة من المقابلات أن المكتب التنفيذي للأمين العام واصل التأكيد على ذلك وأنه طلب تلك المعلومات في الاجتماعات التي عُقدت مع مكتب المستشارية الخاصة في عام 2018. وأشار استعراض نقاط مناقشة المكتب المتعلقة بالاجتماعات مع الأمين العام إلى أن تلك المستجدات والمعلومات الرفيعة المستوى قُدمت، ولكنها لم تشمل أي تحليل أو مشورة. وعقد أعضاء مكتب المستشارية الخاصة اجتماعات مع أعضاء من المكتب التنفيذي للأمين العام، عند الطلب، رغم أن مكتب المستشارية الخاصة ذكر أن تلك الاجتماعات لم تشهد تقديم أي طلبات محددة ذات طبيعة تحليلية أو في مجال وضع السياسات. وأصدر المكتب قدرا ضئيلا للغاية من الأعمال والمشورة التحليلية بشأن تنمية أفريقيا.

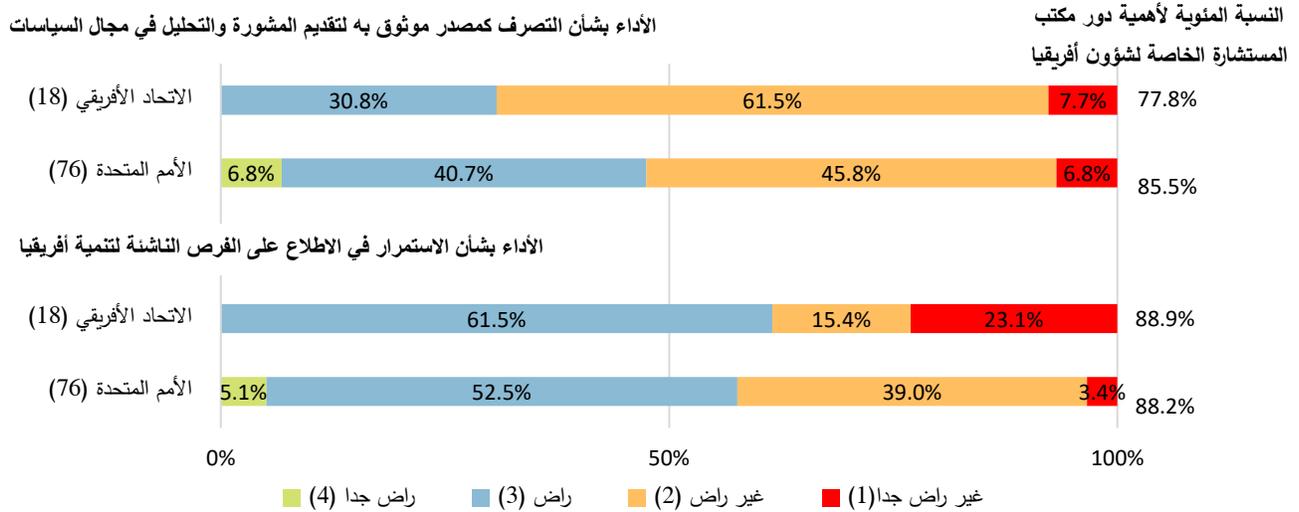
49 - وعلاوةً على ذلك، لم تتضمن مراسلات مكتب المستشارية الخاصة التي جرت مع المكتب التنفيذي للأمين العام بشأن أفريقيا تحليلا عن أفريقيا، بل إن حجم هذا التحليل الصادر انخفض خلال فترة التقييم، حيث تضاعف من 11 تحليلا في عام 2016، إلى 9 تحليلات في عام 2017، و 4 تحليلات في عام 2018، وتحليلين في عام 2019. وكاد التركيز في استعراض مواضيع المراسلات بين مكتب المستشارية الخاصة والمكتب التنفيذي للأمين العام أن يكون منصبا حصرياً على الإعلان عن تقارير الأمين العام أو الدعوات إلى حضور المناسبات.

50 - وأشار أصحاب المصلحة الذين أُجريت معهم مقابلات وشملهم الاستقصاء إلى أن وظيفة تقديم التحليل والمشورة هي وظيفة مهمة، ذلك أن مكتب المستشارية الخاصة يشكّل مكتب الأمم المتحدة الذي ينفرد بتركيزه على شؤون أفريقيا، والصلة بين السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي (انظر الشكل الحادي عشر). غير أنهم أبدوا أيضا عدم رضاهم في الوقت الحاضر عن أداء المكتب فيما يتعلق بهذا الدور. وأشارت مؤسسات الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة بالأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية إلى أنهم لا يعلمون في الغالب بالدور الاستشاري الذي يضطلع به المكتب وبأعماله في مجال المنشورات.

(20) قرار الجمعية العامة 300/57، الفقرة 25 (أ).

الشكل الحادي عشر

تقييم أصحاب المصلحة للدور التحليلي والاستشاري الذي يضطلع به مكتب المستشارية الخاصة



المصدر: استقصاءات أصحاب المصلحة بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

## دال - سبّرت آليات البرنامج 9 المتعلقة بالتنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي تبادل المعلومات والتنسيق على نطاق محدود، ولكنها لم تحقق الاتساق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا

لم ينفذ مكتب المستشارية الخاصة الولاية المنوطة بفرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية بصفتها آلية التنسيق العالمية لجهود منظومة الأمم المتحدة المبذولة دعماً لتنمية أفريقيا

51 - تتمثل إحدى المهام الرئيسية المنوطة بمكتب المستشارية الخاصة في تنسيق أعمال فرقة العمل. وقد تعرّض هذا الدور التيسيري ضمن إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 لعام 2018 (انظر الجدول 5). ولطالما حدد أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات (الأمم المتحدة ومسؤولو الاتحاد الأفريقي وممثلو الدول الأعضاء) ضرورة أن يقوم موظفو الأمم المتحدة الرئيسيون بالتنسيق على الصعيد العالمي من أعلى المستويات، الذي يمكن عن طريقه تقرير الدعم الاستراتيجي المقدم لأفريقيا. فقد أشاروا إلى أهمية دعم أهداف الاتحاد الأفريقي الواردة في خطته لعام 2063. وأضاف مسؤولو الاتحاد الأفريقي أن هذا التنسيق مهم للربط بين التنسيق العالمي والآلية الإقليمية وذلك لضمان تنفيذ استراتيجيات إقليمية تدعم خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على السواء.

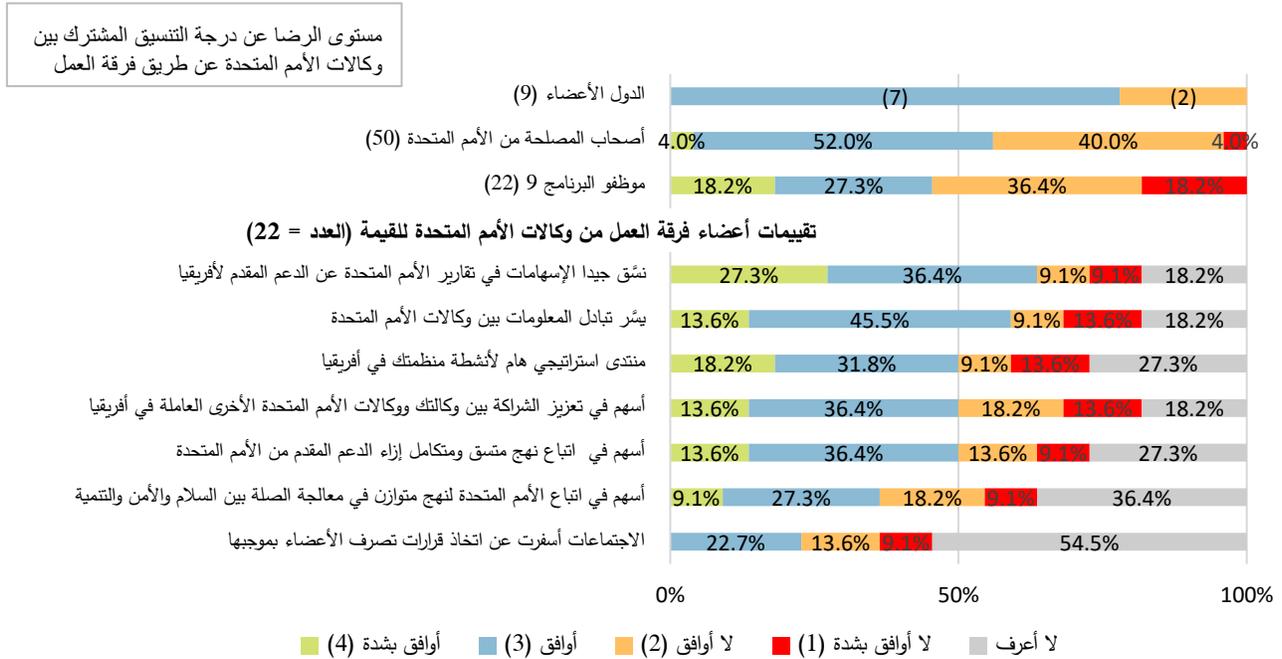
52 - وأظهر استعراض لمحاضر وجدول أعمال اجتماعات فرقة العمل المشتركة للفترة من عام 2016 إلى عام 2019، مدعوماً بالمقابلات التي أجريت مع الحضور من موظفي وكالات الأمم المتحدة ومكتب المستشارية الخاصة أن المكتب لم يركز اجتماعات فرقة العمل على التنسيق العالمي للأمم المتحدة. وأظهر استعراض للمحاضر أن فرقة العمل اجتمعت أساساً لتنسيق المساهمات في تقارير الأمين العام

(أربعة اجتماعات؛ انظر النتيجة جيم في الفرع الخامس)، وللاستماع إلى إحاطات في مسائل أخرى (ثلاثة اجتماعات)، ولكنها لم تجتمع كآلية تنسيق لتحديد مدى توافق التدخلات أو إمكانات الاضطلاع بالأنشطة المشتركة التي يكون من شأنها أن تضيف المزيد من الاتساق على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا. (لم تركز أي اجتماعات على التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة).

53 - وكان موقف أعضاء فرقة العمل الذين شملهم الاستقصاء أكثر إيجابية عن فرقة العمل حيث اعتبروها وسيلة لجمع المعلومات للتقارير أكثر من كونها آلية تنسيق. وكان الاتفاق في أضعف مستوياته على البيانات المتعلقة بالتنسيق والاتساق (انظر الشكل الثاني عشر)، ولم يكن معظم الأعضاء واثقين مما إذا كانت الاجتماعات قد أسفرت عن قرارات خضعت للمتابعة (54,5 في المائة ذكروا أنهم لا يعلمون ذلك). وكان لدى موظفي مكتب المستشارية الخاصة وأصحاب المصلحة اعتقاد بأن فرقة العمل كانت لها إمكانات غير مستغلة لتحسين اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا. فعلى سبيل المثال، اقترح أن تعقد فرقة العمل اجتماعات منتظمة، وتوكل لها مهمة أمانة مكرسة، وأن تتناول اجتماعاتها مسائل محددة بدلاً من تقارير الأمين العام، وذلك لتوحيد جهود وكالات الأمم المتحدة. ولم تتفد المقترحات المقدمة من المكتب لإعادة تنشيط فرقة العمل بما يتماشى مع ولايته المتمثلة في إسداء المشورة وإنجاز التحليلات، والدفع باتباع الأمم المتحدة نهجا أكثر تنسيقاً تجاه أفريقيا. واثق أصحاب المصلحة والموظفون على أن تلك الممارسات، بمجرد تنفيذها، ستعزز قدرة فرقة العمل على الوفاء بالولاية المنوطة بها.

الشكل الثاني عشر

تقييم أصحاب المصلحة والموظفين لفعالية فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية



المصدر: استقصاءات الموظفين، وأصحاب المصلحة في الأمم المتحدة، والدول الأعضاء الأفريقية.

ملاحظة: استبعدت ردود "لا أعرف" باستثناء الأسئلة التي طُرحت على أعضاء فرقة العمل فقط.

حسّنت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا تبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة؛ غير أنها لم تحقق الاتساق على الصعيد الإقليمي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية لأفريقيا.

54 - تشكّل قدرة آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا على الربط بين جهود الأمم المتحدة المبذولة على الصعيد الإقليمي وبين أولويات الاتحاد الأفريقي ميزة تنفرد بها الآلية مقارنةً بآليات التنسيق المماثلة في مناطق أخرى. فقد حسّنت الآلية إعداد خطط العمل المشتركة بين أعضاء نظام المجموعات التابع للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي. وأشار استعراض لخطط عمل الآلية إلى أن هذه الخطط تزداد اتساقاً مع أولويات الاتحاد الأفريقي الواردة في خطة عام 2063، وهو ما لوحظ أيضاً في استعراض سابق.

55 - وتبيّن من عمليات التقييم السابقة التي خضعت لها الآليات<sup>(21)</sup> والمقابلات التي أجريت مع الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة العوامل الهيكلية التالية الطويلة الأمد التي تعوق تحقيق التنسيق والاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

(أ) ترتيبات الأمم المتحدة المتعلقة بتمويل الوكالات - تعطي هذه الترتيبات الأولوية للمشاريع التي حُدّدت من خلال قنوات التمويل الذاتي للوكالات مقابل الالتزامات المتعهد بها في خطط عمل مجموعات الآلية.

(ب) غموض المساءلة - المساءلة عن تنفيذ الالتزامات التي حددها في إطار الآلية أصحاب المصلحة بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يكتنفها الغموض. فاللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي الهيئة الوحيدة التي تُبلغ عما يُحرز من تقدم في تنفيذ الآلية. وجاء أيضاً في تقرير المركز البيروني للدراسات الدولية لعام 2019 عن التنسيق الإقليمي في الأمم المتحدة أن المساءلة عن الالتزامات الإقليمية كانت ضئيلة عموماً؛

(ج) ضعف التأييد من أعضاء مجموعات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي - وكان هذا هو الحال بصفة خاصة بين منسقي المجموعات التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المكلفين بتنسيق خطط عمل وكالات الأمم المتحدة دون التزام كاف على صعيد العالم (المقر) بتنفيذ الأولويات الإقليمية؛

(د) محدودية قدرة الاتحاد الأفريقي على تحديد الأعمال ذات الأولوية لوكالات الأمم المتحدة - تمثّل أحد العناصر الأساسية لقيمة الآلية في أن مفاوضات الاتحاد الأفريقي استطاعت أن تقدم مساهمات، إلا أن هذه القدرة كانت متفاوتة من مجموعة إلى أخرى. ولذا فإن المفاوضات ما فتئت تعمل على تحسين مشاركتها وذلك بإنشاء أمانة مشتركة لدى الآلية في عام 2019. ولم تحضر وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية دورات الآلية إلا بصفة مراقب، مما يفك ارتباطها بعملية اتخاذ القرارات؛

(هـ) عدم الاستغلال التام لموارد وقدرات أمانة الآلية - أعاقت التحديات التي اعترضت توفير الموارد لأمانة الآلية، أي وحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، قدرتها على تيسير تنسيق جهود الأمم المتحدة على نحو تام، بطرق منها إتاحة القدرات التحليلية اللازمة لمواءمة خطط العمل على نطاق كافة المجموعات والمتابعة وإدارة بوابة الآلية على الإنترنت. وفي عام 2019، لم تُشغل إلا ثلاث من خمس وظائف (انظر الجدول 3).

(21) "A Sustainable Regional UN" (April 2019); African Centre for Institutional Development" (21) Cepei. تعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي" (2019)، والاستعراض النهائي للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (2006-2016) (2017).

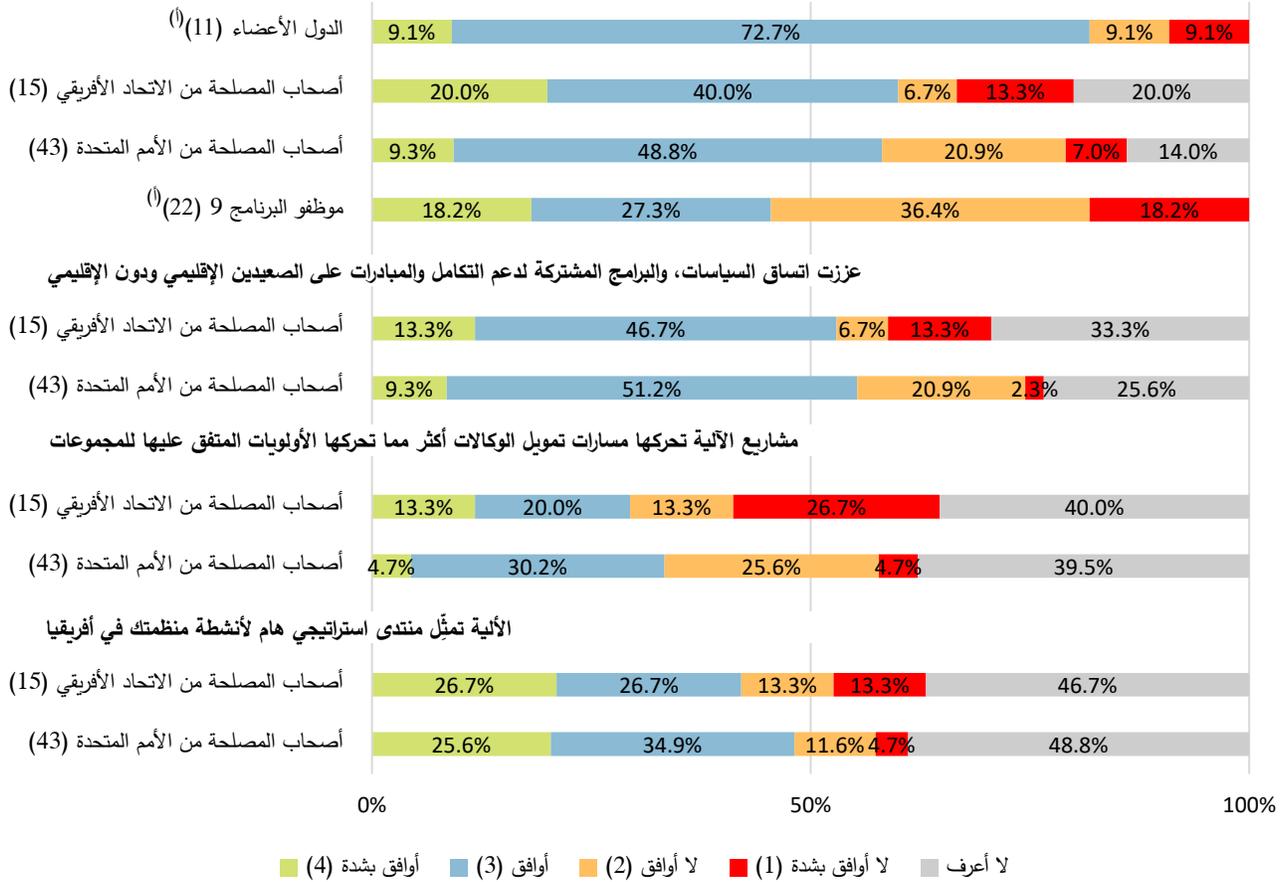
56 - وفي حين أن أغلبية أعضاء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والآلية الذين شملهم الاستقصاء إما وافقوا أو وافقوا بشدة على أن وحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أدارت الآلية على وجه جيد (52,8 في المائة)، وافق نسبة أقل من ذلك منهم على أن القرارات المتخذة في اجتماعات الآلية أتتبع بإجراءات (37,5 في المائة)، وأن نظام المجموعات أدى إلى تقديم دعم منسّق لأولويات الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية (43,3 في المائة).

57 - وارتأى أعضاء الآلية الذين أجريت معهم مقابلات وشملهم الاستقصاء أن المنافع الرئيسية تمثلت في التقليل من الازدواجية في منظومة الأمم المتحدة من خلال تبادل المعلومات وإقامة العلاقات عن طريق الاجتماعات التي تعقدها المجموعات، وبدرجة أقل، تحديد الأولويات المشتركة وأولويات المجموعات. وفي الوقت نفسه، سجّلت مسألة التأثير في الأولويات المتفق عليها والأهمية الاستراتيجية للمنتدى أدنى الدرجات. وكثيراً ما كانت الدول الأعضاء أقل انتقاداً للآلية من موظفي البرنامج 9 أنفسهم (انظر الشكل الثالث عشر).

الشكل الثالث عشر

### تقييم أصحاب المصلحة لنتائج آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا

نسقت الآلية جيداً الدعم المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المقدم لأولويات أفريقيا



المصدر: استقصاءات أعضاء الآلية من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وموظفي البرنامج 9، والدول الأعضاء الأفريقية.

(أ) استبعدت ردود "لا أعرف" باستثناء الأسئلة التي طُرحت على أعضاء الآلية فقط.

### حالة عدم اليقين بشأن إصلاحات الأمم المتحدة وغموض العلاقات أسهما في المزيد من تعثر الآلية

58 - أدت حالة عدم اليقين فيما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة وغموض كيفية تأثير تلك الإصلاحات في الآلية إلى تعثر أنشطتها في عام 2019، وزيادة إعاقة فعاليتها. وحدد إصلاح الأمم المتحدة لمنظومة التنمية المستدامة عدة إصلاحات كان لها تأثير مباشر في عمليات الآلية. فقد أفاد أصحاب المصلحة الذين أُجريت معهم مقابلات بأنه لم تتضح بعد الطريقة التي ستُغيّر بها الآلية والسبيل إلى ارتباطها بنظام المنسقين المقيمين وعلى أي مستويات. وأشار تحليل لأصحاب المصلحة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام 2019 إلى انعدام التنسيق بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والآلية<sup>(22)</sup>. ورغم أن المجموعة دأبت على عقد اجتماعات مشتركة مع الآلية منذ عام 2016، فإن الذين أُجريت معهم مقابلات و 35,6 في المائة فقط من أعضاء الآلية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذين شملهم الاستقصاء وافقوا على أن الأدوار والمسؤوليات بين الآلية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية كانت واضحة. إضافةً إلى ذلك، رغم أن 68,8 في المائة من أعضاء الآلية من الأمم المتحدة يعتقدون أنهم قد استُشيروا بما يكفي بشأن الإصلاحات، فإن 45,5 في المائة فقط من أعضاء الاتحاد الأفريقي يؤيدون هذا الرأي.

### يسّرت وحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بفعالية تنفيذ اللجنة لبرامج الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتكامل الإقليمي؛ غير أن هذا الدعم تناقص

59 - يسّرت وحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بفعالية تنفيذ اللجنة لبرامج الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتكامل الإقليمي وذلك بتقديم المساعدة والمشورة التقنية في سياق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027 (والإلتحاق السالف لها، برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي) إلى مؤسسات الاتحاد الأفريقي. وخُصت استعراضات أُجريت سابقاً للآلية والبرنامج إلى أن هذه القدرات بُنيت فعلاً. وأُعرب تقريباً جميع أصحاب المصلحة الذين شملهم الاستقصاء من الاتحاد الأفريقي (100 في المائة) ومن الأمم المتحدة (96,9 في المائة) الذين لديهم إلمام بهذا الدعم عن ارتياحهم لمستوى مساهمة اللجنة، عن طريق الآلية، في تعزيز قدرات المؤسسات الأفريقية.

60 - وأشار أصحاب المصلحة والموظفون الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أن الوحدة يسّرت تقديم المساعدة التقنية في سياق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027، وحددت أمثلةً على المساعدة التقنية التي غالباً ما تُقدم في إطار العلاقات الثنائية بين الأمم المتحدة ووكالات الاتحاد الأفريقي. غير أن المقابلات التي أُجريت مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أشارت إلى أن هذا الدعم تضاعف خلال الفترة 2018-2019. وأظهر استعراض لخطط عمل الوحدة عدداً أقل من مشاريع المساعدة التقنية التي يسّرها البرنامج (انظر الجدول 2). وجاء في تلك المقابلات أن نقل الوحدة من شعبة تنمية القدرات إلى شعبة التكامل الإقليمي والتجارة في عام 2018 ربما كان له أثر عرّضي في قدرة الوحدة على تقديم المساعدة التقنية إلى مؤسسات الاتحاد الأفريقي. فقد كانت للمكتب في السابق، تحت شعبة تنمية القدرات، روابط بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني التي خُصت للشعبة لغرض المساعدة التقنية ولوحدات تنمية القدرات الفنية وذلك من خلال علاقة على مستوى المدراء، وهو ما لم يعد قائماً تحت شعبة التكامل الإقليمي

.Cepei, "A Sustainable Regional UN", p. 28 (22).

والتجارة. أما في الوقت الحاضر، فإن الموارد الوحيدة للبرنامج العادي للتعاون التقني التي تُخصص للوحدة تتعلق بتنظيم دورات الآلية.

## رابعاً - الخلاصة

61 - في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يكتسي دور البرنامج 9 الرامي إلى كسب التأيد لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، وإذكاء الوعي بشأنها على الصعيد العالمي، ورصد الالتزامات، وتقديم التحليلات، وتنسيق الدعم لهذه الأولويات، بأهمية ووجاهة أكثر من أي وقت مضى. غير أن البرنامج لم يتمكن من تحقيق كامل إمكاناته بسبب الضعف الذي يعتري الترتيبات الداخلية لإدارة البرامج المبرمة بين مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا، ووحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي، ونقص مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في وضع الخطط الاستراتيجية للبرنامج وتنفيذها. فلا يزال البرنامج 9 يواجه صعوبات تعترض تنفيذ ولاياته بفعالية في ظل العلاقات المتغيرة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولذلك، فإن محاولات إعادة تنظيم أعمال مكتب المستشار الخاصة والوحدة يتعين دعمها بمتابعة قوية استجابة للمتطلبات المتغيرة، بطرق منها وضع استراتيجيات مشتركة لتوحيد الأداء، كوضع استراتيجية مشتركة في مجال الدعوة.

62 - ورغم أن البرنامج 9 فقد حضوره لدى أصحاب المصلحة لعدم تمكنه من تحقيق النتائج المتوقعة كاملة، فإن بيئة الإصلاح الراهنة تتيح فرصة للبرامج الفرعية والوحدات المعنية لإعادة تنظيم أنشطة البرنامج في مجالات الدعوة والرصد والتنسيق، بحيث يتسنى تحقيق الاتساق على الصعيدين العالمي والإقليمي للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا.

## خامساً - التوصيات

63 - تقدم شعبة التقييم المستقل التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع توصيات بالغة الأهمية لمديري البرنامج 9، وهي توصيات مقبولة بأكملها<sup>(23)</sup>.

### التوصية 1 (بالغة الأهمية)

#### معالجة اتساق البرامج وممارسات الإدارة الداخلية (النتيجة ألف)

64 - من أجل حل المسائل المتعلقة باتساق البرامج والمساءلة الداخلية، وكفالة توحيد أداء البرنامج، ينبغي لمكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا أن ينشئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي، عملية رسمية للتشاور بصفة منتظمة من أجل مواءمة وتنسيق أنشطة البرامج الفرعية الثلاثة على الصعيد الداخلي في جميع مراحل عملية التنفيذ. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

(أ) وضع اختصاصات تحدد الأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك التشاور المنتظم والتسلسل الإداري، التي تيسر تنفيذ استراتيجية برنامجية يكون للمستشارة الخاصة بالمساءلة العامة عنها (نشرة الأمين العام بصيغتها المنقحة)؛

(23) يجدر بالإشارة أن ثمة مسائل مماثلة حُددت في التقييم الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2008 (E/AC.51/2009/2).

- (ب) التخطيط المشترك، والرصد، واستعراض الأداء، فيما يتعلق بالبرامج الفرعية الثلاثة كافة؛
- (ج) توخي الوضوح عند تحديد الصلات بين أنشطة البرامج الفرعية لضمان التنسيق والتعاون بشأن الجوانب ذات الصلة من خطة عمل كل برنامج على حدة؛
- (د) إجراء مناقشات استراتيجية منتظمة ومنظمة على الأقل سنوياً، على سبيل المثال لا الحصر، على مستوى الموظفين الرئيسيين، وكل ثلاثة أشهر على مستوى قيادات البرامج الفرعية؛
- (هـ) وضع ترتيب تنسيقي على المستوى التقني يجري في إطاره الإبلاغ باستمرار، والاجتماع حسب الضرورة، بما في ذلك لغرض التحضير للمناقشات على مستوى الموظفين الرئيسيين.
- مؤشرات الإنجاز: التخطيط الاستراتيجي للبرنامج 9 المشترك؛ وعقد اجتماعات منتظمة والمشاركة المنظمة على نطاق البرنامج 9، على مستوى الموظفين الرئيسيين والمستوى التقني لتخطيط العمل، والرصد، واستعراض الأداء؛ والصيغة المنقحة لنشرة الأمين العام و/أو الاختصاصات المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات للبرنامج 9.

## التوصية 2 (بالغة الأهمية)

إشراك أصحاب المصلحة على نحو منهجي في التخطيط الاستراتيجي ووضع خطط العمل (النتائج ألف وباء وجيم ودال)

65 - ينبغي للبرنامج 9، الذي يقوده مكتب المستشارية الخاص لشؤون أفريقيا من خلال تعاون وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي، أن يشارك في عملية تخطيط استراتيجي مع الجهات المعنية الرئيسية لضمان وضع خطة شاملة وتشاركية ومتكاملة، تشمل استراتيجية للدعوة، دعماً لولاياته. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

(أ) الاسترشاد بالتحليلات والمشورة المتعلقة بالأولويات والاحتياجات الراهنة، والتي أُعدت بمساهمات من أصحاب المصلحة الرئيسيين (مثل المكتب التنفيذي للأمين العام، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، واللجان الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا)، واستكمالها بانتظام؛

(ب) تركيز الاهتمام على وضع إطار للنتائج يحدد الأولويات الرئيسية، مع وضع أهداف واستراتيجيات واضحة لغرض تحقيقها، بما في ذلك أوجه التآزر وترتيبات التنسيق ضمن البرامج الفرعية للبرنامج؛

(ج) الاسترشاد بمقاييس نجاح واضحة (ربط الأنشطة بالنتائج والآثار المرجوة) مع إجراء قياس المتابعة والتقييم؛

(د) الاسترشاد بالمحتوى والتركيز وتقديم التوصيات من خلال مشاوراته.

مؤشرات الإنجاز: وضع إطار منطقي منقح للبرنامج 9 يوضح المنطق الذي تسند إليه مبادرات البرنامج وعلاقتها بالآثار المرجوة؛ واتساق خطط عمل البرنامج 9 مع أولويات أصحاب المصلحة واحتياجاتهم المحددة؛ وأدلة مشاورات أصحاب المصلحة؛ وأدلة العمل التحليلي والمشورة التي تسترشد بها خطط العمل؛

وإصدار خطط عمل استراتيجية مفصلة وتوجيه عملية إعداد ميزانية الفترة 2022/2021؛ وإصدار استراتيجية في مجال الدعوة.

### التوصية 3 (بالغة الأهمية)

#### تعزيز آليات التنسيق العالمية والإقليمية للأمم المتحدة (النتيجة دال)

66 - ينبغي أن يعزز مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا والوحدة المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا آليات التنسيق العالمية والإقليمية التي يقومون بدور الأمانة لها من أجل زيادة تأثيرهما الموجّه على البرامج الفرعية الثلاثة والمشاركة الفعالة فيها جميعاً، مع توضيح الأدوار القيادية والمشاركة لكل منهما، وأن ينسقا إجراءاتهما دعماً لأهداف الاتحاد الأفريقي المبينة في خطة عام 2063 وللإستراتيجيات الإقليمية:

67 - وينبغي أن يشمل تعزيز عمل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية ما يلي:

(أ) تحديد وظيفة أمانة مكرسة لتوجيه الآلية، وتقديم التحليل، وتقديم تنسيق ذي اتجاهين مع آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا؛

(ب) انعقاد الآلية بانتظام على الصعيد التقني وصعيد الموظفين الرئيسيين؛

(ج) القيام، بناءً على ما يُجرى من تحليل وتساور مع أصحاب المصلحة، بعقد الاجتماعات بشأن جداول أعمال ترمي إلى تحقيق أهداف محددة دعماً لأفريقيا؛

(د) تشجيع الوكالات على إصدار قرارات للعمل معاً في جميع مؤسساتها؛

(هـ) مشاركة وحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بنشاط في أعمال فرقة العمل.

68 - ينبغي أن يشمل تعزيز آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا (أيأ كان الشكل الذي تتخذه نهاية الأمر في إطار إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)<sup>(24)</sup> ما يلي:

(أ) زيادة قدرة الأمانة على إجراء التحليلات المتعلقة بمواءمة أنشطتها مع استراتيجيات الاتحاد الأفريقي ومتابعة خطط العمل المتفق عليها وضمان أن يكون بوسع وحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا الاستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حسبما تقتضيه الولاية المنوطة بها؛

(ب) تضمين مساءلة أقوى لمتابعة الالتزامات المتعهد بها سواء من قبل الاتحاد الأفريقي أو شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك التنسيق مع فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية، وتقديم تقارير عن التقدم المحرز إلى الاتحاد الأفريقي؛

(ج) إعادة النظر في نظام المجموعات لضمان إضفاء المستوى الأمثل من الاتساق على أولويات مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وتقديم الدعم الفعال لهذه الأولويات؛

(24) عند كتابة هذا التقرير، كان النظر جارياً من جديد في سير عمل آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا عن طريق فريق الاستعراض الداخلي التابع للأمانة العامة.

(د) مشاركة مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا وقسم أفريقيا التابع لإدارة التواصل العالمي بنشاط في أعمال مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا.

مؤشرات/ الإنجاز: الاختصاصات المنقحة لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية، واجتماعاتها وجدول أعمالها المنتظمة؛ والاختصاصات المنقحة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، والمشاركة النشطة للبرامج الفرعية في أعمال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية وآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا.

#### التوصية 4 (بالغة الأهمية)

تفعيل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (النتيجة جيم):

- 69 - ينبغي لمكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا أن يفعل بشكل كامل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، بما يتماشى مع الأهداف التي حددتها الجمعية العامة بحيث تتبّع الآلية الالتزامات على مر الزمن بصورة موثوقة ومنتظمة، وتوفر أساساً للدعوة والمتابعة.
- 70 - وينبغي أن يشمل التفعيل الكامل لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا ما يلي:

(أ) إجراء تحليل منهجي للبيانات المتعلقة بالالتزامات الرئيسية تمشياً مع قرار الجمعية العامة 293/66 (الفقرة 6) يمكن في إطاره رصد وتتبع مسار التقدم المحرز على مر الزمن واستخدامه لطلب المشورة، بدلاً من الإبلاغ عنه حصراً في تقارير الأمين العام (أي نظام أو قاعدة بيانات لتتبع مسار الالتزامات التي يمكن أن يُسترد بها في إعداد تقارير الأمين العام، على سبيل المثال لا الحصر)؛

(ب) اتباع منهجية تكون محددة تحديداً واضحاً وعملية قابلة للتكرار لجمع البيانات؛

(ج) الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بالفعل لمكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا لهذا الغرض؛

(د) المساءلة التامة عن الالتزامات المتعهد بها وذلك باقتراح وضع آلية حكومية دولية مكرسة للاستعراض الدوري للتحليلات التي تجريها آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا من أجل مساءلة أصحاب المصلحة.

مؤشرات/ الإنجاز: تحديد عملية منقحة لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، ونظام لتتبع مسار الالتزامات ورصدها، وإعداد تقارير تقنية عن الثغرات والتحديات؛ وقائمة الآليات الحالية المستخدمة كمصادر؛ وتقديم مقترح بشأن إنشاء آلية مكرسة للاستعراض الدوري إلى الدول الأعضاء.

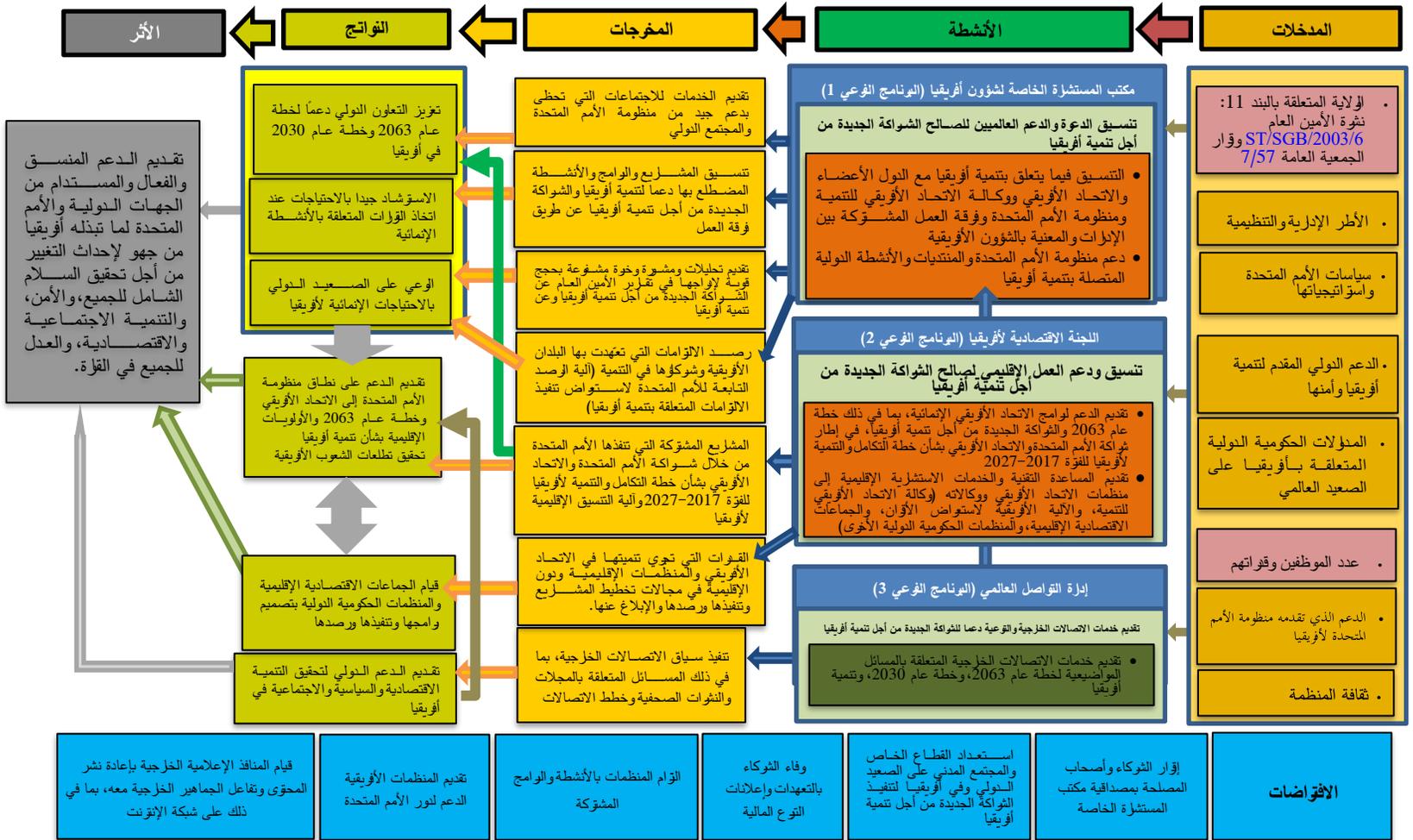
(توقيع) فاتوماتا ندياي

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

أذار/مارس 2021

## مسار التأثير البرنامجي للبرنامج 9

ولاية البرنامج 9: نشرة الأمين العام ST/SGB/2003/6 وقرار الجمعية العامة 7/57 (أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها الإطار؛ و (ب) دعوة الأمم المتحدة إلى مواصلة أنشطتها في أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة؛ و (ج) استجابة منسقة عند تنسيق الأنشطة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛ و (د) تعزيز دور المنظومة في مجال الدعوة وأنشطتها الإعلامية دعماً لتنمية أفريقيا.



## المرفق الثاني\*

## التعليقات التي وردت من وكالة الأمين العام والمستشارة الخاص لشؤون أفريقيا ومدير التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

### التعليقات التي وردت من وكالة الأمين العام والمستشارة الخاص لشؤون أفريقيا

يُشار هنا إلى مذكرتك المؤرخة 6 آذار/مارس 2020 (OIOS-2020-00274) التي تحيلون بها مشروع تقرير المكتب عن تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال البرنامج 9 التابع لمكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/إدارة التواصل العالمي.

وقد استعرض مكنتي (مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا) مشروع التقرير، وبعد تبادل وجهات النظر مع شعبة التفتيش والتقييم وإجراء مناقشات داخلية، يسرني أن أبلغكم بأن مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا يقبل جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في مشروع التقرير. ويسرني أن تكون نتائج التقييم قد أكدت أهمية البرنامج 9، نظراً لانفراده بالقيمة المضافة المرجوة فيما يتعلق بتيسير الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا واستمرار الطلب على خدماته.

وأحيط علماً بالتحدي الذي يطرحه انعدام استراتيجيية في تنفيذ البرنامج، وهو ما أعاق تأثيره رغم تحليته بالامتثال في تنفيذ أنشطته وتقاريره المقررة. وبمجرد أن توليت منصبتي، أعلنت عن انطلاق عدة مبادرات ترمي إلى تقييم أثر أنشطة مكنتي، ومدى كفاءة النفقات، والقيمة المضافة المقدمة. ولتحقيق هذه الغاية، أصدرت تكليفاً بإجراء تقييم مستقل. واستناداً إلى ما تمخض عن التقييم من نتائج، بدأنا أنشطة لتبسيط أعمالنا واستعراض أسلوب عملنا، بما في ذلك التخطيط، وكتابة التقارير، وآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، من بين مسائل أخرى. ورحبنا أيضاً بقرار الأمين العام الذي طلب فيه من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال إجراء استعراض وظيفي لمكنتي. وفي هذا الصدد، فإن التوصيات الواردة في هذا التقرير ستكون بمثابة أداة تعزز الجهود الجارية لزيادة كفاءة مكنتي، وتأثيره، واتساق التخطيط للأنشطة ضمن البرنامج، والكيانات البرنامجية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر لشعبة التفتيش والتقييم على المذكرة الاستشارية المتعلقة بالثقافة وإدارة التغيير والإدارة القائمة على النتائج التي قُدمت إلى مكنتي فيما يتعلق بنتائج التقييم. فتحليل نتائجه وتنفيذ الإجراءات المقترحة فيه سيكون أيضاً أداة مفيدة لتحسين أهمية مساهمة مكنتي في البرنامج وفعاليتها وكفاءتها.

\* في هذا المرفق، يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية النص الكامل للتعليقات الواردة من مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي. وقد أُقرت هذه الممارسة وفقاً لقرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

## التوصية 1

فيما يتعلق بالتوصية 1، سيتعاون مكتبي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي على تسوية ما حُدد من المسائل المتعلقة باتساق البرامج والمساءلة الداخلية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أكد أن جميع الكيانات الثلاثة، بناءً على ما تمخضت عنه نتيجة أولى لتقييم البرامج، قد كثفت تنسيقها في إطار التحضير لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 وخمسة مجالات عمل مشتركة خاصة بالبرنامج. وسيتواصل بذل الجهود لإضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون تمشياً مع التوصية. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن بعض المقترحات المحددة، مثل الصيغة المنقحة لنشرة الأمين العام أو الموافقة على اختصاصات البرنامج، علاوةً على ما يرد فعلاً في الميزانية البرنامجية المقترحة، قد تستلزم أن يتخذ المكتب التنفيذي للأمين العام إجراءات بشأنها وأن توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية المعنية بكل منها. وينبغي أيضاً مراعاة أن مكتبي يتولى المسؤولية عن توفير التوجيه العام للبرنامج ولكن ينبغي ألا تجري مساءلته عن أداء الكيانات الأخرى ما لم يُحدد تسلسل إداري وظيفي واضح. وأخيراً، ينبغي أن يؤدي التخطيط المشترك لجميع البرامج الفرعية الثلاثة ورصدها واستعراض أدائها إلى وضع إطار مشترك ومبادئ مشتركة، ولكن ينبغي ألا يتطلب ذلك بالضرورة من الكيانات الثلاثة كلها اتخاذ إجراءات بشأن الأنشطة التي لا تعني إلا كيان واحد منها وذلك تقادياً لاتباع عملية وآلية مرهقة.

## التوصية 2

فيما يتعلق بالتوصية 2، كُنّف مكتبي في الأشهر الأخيرة إشراكه لأصحاب المصلحة الرئيسيين في وضع خطة العمل. فعلى سبيل المثال، اختير محور التركيز في تقرير استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا لعام 2020 بالتشاور الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بصفتها أهم جهة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق باختيار المجالات ذات الأولوية. ويجري كذلك إعداد سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2020، التي تمثل الحدث الرئيسي في مجال الدعوة ومناقشة السياسات العامة الذي ينظمه مكتبي، وذلك بالتشاور الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الرئيسية وأصحاب المصلحة الخارجيين. وتمشياً مع التوصية، سيوسّع مكتبي نطاق هذه الممارسة لتشمل عملية التخطيط، وإشراك أصحاب المصلحة من خلال المشاورات بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي. ويجدير بالذكر أن المؤشرات الموصى بها قد يتعين تكيفها مع الهيكل الجديد للميزانية البرنامجية السنوية.

## التوصية 3

فيما يتعلق بالتوصية 3، يرتبط تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية ارتباطاً وثيقاً بإعادة تنظيم مكتبي وإعادة تشكيل آليات التنسيق الإقليمي في الميدان في أفريقيا. وقد عُقد اجتماع مع أعضاء فرقة العمل، أفضى إلى وضع اختصاصات وأسلوب عمل جديد لفرقة العمل. وللأسف، لم تُنفذ الاختصاصات بعد. واستناداً إلى نتائج العمليتين، سيسعى مكتبي إلى استحداث تنسيق ذي اتجاهين بين فرقة العمل وآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، أيًا كان الشكل الذي سيتخذه في نهاية المطاف، وذلك على النحو الموصى به. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن يشارك مكتبي في المناقشات الجارية، وأن يُدعى إلى الانضمام إلى هيكل التنسيق الإقليمي المقبل على قدم المساواة في العضوية مع سائر كيانات الأمم المتحدة.

#### التوصية 4

فيما يتعلق بالتوصية 4، صدر في السنة الماضية تكليف بإجراء تقييم خارجي لاستعراض منهجية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، يجري إعداد مقترح يتعلق بمنهجية جديدة، مع مراعاة التوصيات الواردة في هذا التقرير أيضاً. وتمشياً مع التوصية السابقة، سيُشرك أصحاب المصلحة في تبسيط الاقتراح قبل تنفيذه. وفي أثناء ذلك، بدأ مكنتي فعلاً إدخال التغييرات اللازمة لمعالجة بعض التوصيات. فقد بدأ تحديداً تعزيز التنسيق والتشاور مع الشركاء الاستراتيجيين، كما ذُكر أعلاه. وعلاوة على ذلك، وفي إطار التوجيهات الجديدة المتعلقة بإدارة الميزانية والمساءلة، قرر مكنتي أن يجري في عام 2020 تقييماً ذاتياً لمسؤولياته في مجال الإبلاغ. وسيستند هذا التقييم الذاتي إلى تحليل نتيجة التقييم جيم، وسيعالج التحديات المحددة التي يتجاوز نطاقها التوصية 4، لأنها تشمل تقارير الأمين العام التي لا ترتبط بالضرورة بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة.

وستُوجه خطة عمل لتنفيذ التوصيات إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الوقت المناسب وبعد التشاور مع سائر كيانات الأمم المتحدة بالمعنية.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى السيد خوان كارلوس بينيا، والسيدة شيريل كلارك، والسيد نيكولاس كاوبل، والسيدة سونجوهي سينغ على تحليهم بروح المهنية والالتزام والعمل الجماعي. فمكنتي وأنا شخصياً نقدر كل التقدير ما كرّسوه من وقت وبذلوه من جهود للإسهام في تعزيز مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا وتحسين أدائه.

## التعليقات الواردة من مدير التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

يُشار هنا إلى المذكرة الداخلية (المرجع: OIOS-2020-00274) المؤرخة 6 آذار/مارس 2020 بشأن تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال البرنامج 9 التابع لمكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/إدارة التواصل العالمي.

ويسرني أن تكون نتائج التقييم قد أكدت استمرار أهمية البرنامج 9، ولا سيما في ظل تطور المشهد السياسي والمؤسسي لأفريقيا وأهمية إصلاحات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا الصدد. وهذا أمر ينفرد بأهميته لتحقيق النتائج المتوخاة من البرنامج الفرعي 2 بالنظر لمكانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفتها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة في أفريقيا، ومدخلها إلى الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسائل التنمية في المنطقة.

تقبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التوصيات ذات الصلة بالبرنامج الفرعي 2، مع تسليمها بضرورة التشاور المستمر والتعاون الفعال مع مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا وإدارة التواصل العالمي فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات.

وأحيطُ علماً بالتحديات الهيكلية الطويلة الأمد المتصلة بأداء آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، التي حددها التقرير، والتي تتطلب استجابة جماعية من قبل جميع الكيانات المشاركة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على التطورين التاليين نحو تحسين كفاءة التنفيذ وفعاليتها:

(أ) المشاركة في قيادة آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الأمانة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وترتيب التنسيق المشترك للمجموعات التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة؛

(ب) عقد دورات آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب ووسط أفريقيا منذ عام 2017؛

(ج) تنسيق آليات التنسيق دون الإقليمية بمشاركة هادفة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(د) التكاليف بإعداد التقرير المتعلق بتعزيز التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي دعماً للاتحاد الأفريقي؛

(هـ) قيام مجموعات آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا وآليات التنسيق دون الإقليمي بإعداد خطط عمل مشتركة قائمة على النتائج تسترشد بأولويات الاتحاد الأفريقي وأطر التعاون ذات الصلة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي المستقبل، يُتوقع إنشاء هيكل المنابر الإقليمية للتعاون ووظائفها وإدارتها في سياق إصلاحات الأمم المتحدة، مع الإشارة فعلاً إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تُصنف على أنها الجهة الرئيسية الميسرة و/أو المنسقة للعمل الإنمائي الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة وهاكلها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ورغم ذلك، فإن تعزيز الترتيبات المؤسسية ضمن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف دعم

التنسيق والتعاون الإقليميين على نحو فعال سيكون، كما أشار إليه تقريركم بحق، أمراً بالغ الأهمية لأي دور تؤديه اللجنة في المستقبل.

وفيما يتعلق بالتوصيات، من المفهوم أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مطالبة بالرد على التوصيات الثلاث الأولى.

(أ) **التوصية 1** - لئن كان يُلاحظ أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه التوصية تقع على عاتق مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، يجدر بالإشارة أن تركيز برنامج عمل البرنامج الفرعي 2 لعام 2021 ينصب بوجه خاص على ترابط التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان في إطار خطة عام 2063 وخطة عام 2030. وينصب التركيز أيضاً على الاتساق مع مكتب المستشارية الخاص لشؤون أفريقيا وإدارة التواصل العالمي. وتتطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل مع مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا وإدارة التواصل العالمي بشأن تنفيذ التوصية؛

(ب) **التوصية 2** - يجدر بالإشارة أن برنامج العمل لعام 2021 أُعد فعلاً. فقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إسهاماتها في البيان واستراتيجية التنفيذ الشاملة التي أُعدت بقيادة مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا. ويتيح إعداد برنامج العمل لعام 2022 الفرصة للشرع في تنفيذ التوصية. غير أن هذا النهج ينبغي أن يضع في الحسبان المتطلبات الزمنية لإجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، وسيقتضي التوجيه والدعم من شعبة تخطيط البرامج والميزانية في نيويورك؛

(ج) **التوصية 3** - سيسترشد تنفيذ التوصية أو غير ذلك من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالنتائج التي تسفر عنها إصلاحات الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بهيكل الأمم المتحدة المقبل للتنسيق/للتعاون وترتيبات الحوكمة على الصعيد الإقليمي.

وتتعهد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمساهمة بفعالية في إعداد خطة العمل لتنفيذ التوصيات بقيادة مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى السيد خوان كارلوس بينيا وفريقه، بمن فيهم السيدة شيريل كلارك، والسيد نيكولاس كاوبل والسيدة سونجوهي سينغ على تحليهم بالروح المهنية والعمل الجماعي وبذلهم جهوداً دؤوبة على امتداد عملية التقييم.

شكراً لكم.